تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

حول اجتماعات الجمعية العامة الـ 140، والدورة 204 للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

(الدوحة / دولة قطر، 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019)

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

حول اجتماعات الجمعية العامة الـ 140، والدورة 204، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة / دولة قطر، 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

مقدمة:

في الفترة من 06 إلى 2019/04/10، انعقدت في مدينة الدوحة – دولة قطر الشقيقة، اجتماعات الجمعية الأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات الدورة 204 للمجلس الحاكم للاتحاد. شاركت في هذه الفعاليات وفود برلمانية تمثل أكثر من (160) وفداً من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي... وغيرها.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تقدم للبرلمانات والمجالس العربية الموقرة، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع اجتماعات دولة قطر الشقيقة، وأهم القضايا التي تم تداولها في هذه الاجتماعات، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أية تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. وسيتمّ لاحقاً ترجمة التّقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، ويوزّع على البرلمانات والمجالس العربية الموقّرة، تعميماً للفائدة.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
حفل الافتتاح	05 – 03
اجتماعات الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم	25 – 06
اجتماعات الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد	57 – 26
الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد	59 – 58
اللجنة التنفيذية	61 – 60
منتدى النساء البرلمانيات	62 – 61
منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي	63 -62
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	63
لجنة شؤون الشرق الأوسط	65 – 63
لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	66 – 65
مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	67 - 66
الفريق الاستشاري المعني بالصحة	68 – 67
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	75 – 69
اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة	76
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	78 – 77
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	79
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الأسيوية	79
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	79
أنشطة الاتحاد البرلماني العربي	82 – 80
الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة	90 – 83
الخاتمة	91

أولاً – حفل الافتتاح

1. حفل الافتتاح

أقيم الحفل الافتتاحي للجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، في مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون، الدوحة، يوم السبت، 06 نيسان/ أبريل 2019، الساعة 19:30 مساءً، ***بحضور حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة. وقد ألقى حضرة صاحب السمو*** *كلمة جامعة بالغة الأهمية استهلها بالترحيب بالسيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية المشاركين في أعمال المؤتمر، معبراً عن سعادة دولة قطر باستقبالهم، كما* هنأ الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة ذكرى مرور (130) عامًا على تأسيسه. **وأكد حضرة صاحب السمو** على الاستثمار في التعليم، خاصة إذا تم دمجه في خطة تنمية شاملة، في بناء مجتمعات قوية ومزدهرة ومستقرة وفي معالجة التعصب وخطر التطرف. وأكد أن دولة قطر تدعم البلدان النامية والمنظمات الدولية بمجموعة من المبادرات التعليمية.

كذلك أشار حضرة صاحب السمو، أن الشباب في العالم العربي أظهروا أنهم يستطيعون الاحتجاج بسلام في السعي لتحقيق قدر أكبر من الكرامة والعدالة والحرية، ويجب على النخب الحاكمة فهم مثل هذه الطلبات وقيادة الإصلاح. وإن أولئك الذين لم يتحملوا مسؤولية جعلوا الوضع أسوأ.

وأوضح حضرة صاحب السمو، إن لمبدأ سيادة القانون مفهومًا مقبولًا عالميًا. ومن دونه لن يكون هناك عدالة بل ستعم الفوضى والطغيان الذي يؤدي إلى التعسف والظلم، وبالتالي إلى الصراع وانعدام الأمن والمعاناة الإنسانية. وإذا فقد القانون الدولي يفقد مكانه في العلاقات الدولية، وجرى تجاهله بشكل متزايد. لا يمكن تحقيق سلام دائم إلا من خلال الحوار واحترام القانون الدولي.

كما نوه حضرة صاحب السمو، أن معالجة قضايا مثل الفقر والتطرف والأمن الإلكتروني تتطلب الالتزام بالقيم المشتركة المنصوص عليها في المواثيق الدولية الرئيسية. لا أحد يستطيع المطالبة بالإعفاء منها لأي سبب. يجب أن يكون العمل المشترك بشأن هذه القضايا طبيعيًا مثل الروابط التجارية، وكانت الديمقراطية البرلمانية أداة حاسمة في إقامة هذه الشراكات.

وكان معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى، رئيس المؤتمر، قد ألقى قبل ذلك كلمة ابتدأها بأن استضافة دولة قطر لهذه الاجتماعات الهامة، جاءت لتؤكد مجدداً على ثقة المجتمع الدولي ، وتقدير البرلمانيين الدوليين لدولة قطر **وشعبها بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى "حفظه الله"** ودورها المتميز في العمل الدولي المشترك.

وعبر معاليه عن سعادته بتشريف حضرة صاحب السمو الأمير المفدى، لافتتاح هذه الاجتماعات واهتمامه بها ودعمه لنجاحها، مؤكداً أن دولة قطر بفضل الله وبفضل قيادة سموه الحكيمة، أصبحت موضع ثقة الأسرة الدولية وتقديرها، وأصبحت وطناً ينعم بمسيرة تنموية تتحقق فيها أحلام أبنائها من خلال مشاريع عملاقة وخطط طموحة وتنمية شاملة.

كما أعرب معاليه عن شكره للجميع على حضورهم للدوحة ومشاركتهم في هذه الاجتماعات. وقال " دافعنا جميعاً في ذلك إيماننا الراسخ بأن التعاون والتضامن هما السبيلان لبناء الثقة بين الشعوب، وتشجيع التواصل بينها، ومجابهة التحديات والأخطار الناشئة، خدمة لقضايا السلام والاستقرار والازدهار". مضيفا " أننا تطلع إلى اجتماعات نشطة حافلة بالمداولات البناءة والمثمرة."

وألقت معالي السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، كلمة أشارت فيها إلى أن الذكرى السنوية (130) للاتحاد البرلماني الدولي، تشهد على تاريخ المنظمة وأهميتها المستمرة. لقد كان العالم مليئًا بالتناقضات التي أثبتت أن التكنولوجيا غير كافية إذا كانت الإرادة السياسية الحقيقية غير موجودة. وأيضاً، حتى مع وجود فرص واسعة للتبادل بين الثقافات، كان خطاب الكراهية وكراهية الأجانب ينمو اليوم في الخطاب السياسي.

وأشارت إلى أن الإحصائيات حول المساواة بين الجنسين وتمثيل الشباب في البرلمانات، أظهرت أن هناك الكثير الذي يجب القيام به. لا سيما بناء اقتصاد شامل، والتصدي للفقر، والنضال من أجل السلام والاستقرار والحوار.

ونوهت إلى أن الدبلوماسية البرلمانية تشكل أداة حاسمة للتغلب على التحديات العالمية. فكلما تمكن البرلمانيون من التحدث بصوت واحد، ومشاركة الأهداف، ومواءمة التشريعات، والكفاح من أجل تنفيذ الحلول، وتوفير مخصصات مناسبة في الميزانية، ستكون البرلمانات الأكثر قدرة على المساعدة في جعل أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعية. ويجب أن تكون هذه الأهداف في صلب عمل كل عضو نحو تحقيقها في جميع الأوقات. ولدى الاتحاد البرلماني الدولي فرص لتطوير أدوات جديدة لبناء مساحات أفضل للتعاون والحوار.

وقد ألقى سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، كلمة موجزة، بين فيها أن الجمعية العامة (140) للاتحاد البرلماني الدولي، كانت فرصة لإعادة تأكيد دور الاتحاد البرلماني الدولي لبناء جسور. وكانت العالمية جزءًا مهمًا في قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على معالجة ما يشغل البرلمانات الأعضاء والناخبين.

كذلك ألقى سعادة السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كلمة نقل فيها رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، بإن وجود علاقة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، أمر مهم عندما يتم التشكيك في تعددية الأطراف، وكان للبرلمانات دور حاسم تؤديه في تحسين حياة الناس على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وقد ألقى معالي السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، كلمة أمام الجمعية العامة عبر الفيديو. رحب فيها بتركيز الجمعية على التعليم من أجل السلام وسيادة القانون. مؤكداً أن التعاون المثمر بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، ضروريًا أكثر من أي وقت مضى للمساعدة في ضمان عولمة عادلة ومكافحة التعصب المتزايد، ودفع المساواة بين الجنسين وزيادة الطموحات في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، بالإضافة إلى تمويل هذا العمل.

وبعد ذلك أعلن معالي السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى، رئيس المؤتمر افتتاح الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي.

*****

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم

انعقدت في إطار الجمعية العامة الأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، في مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون، وتمت الموافقة على جدول أعمال الدورة الـ 204 للمجلس الحاكم، المتضمنة البنود التالية:

1. **إقرار جدول الأعمال**
2. **الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة 203 للمجلس الحاكم**
3. **مقترحات بشأن انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ140**
4. **المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي ووضع برلمانات معينة**

(أ) طلبات الانضمام وإعادة الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي ومنصب المراقب

(ب) وضع برلمانات معينة

5. **تقرير الرئيس**

(أ) بشأن أنشطتها منذ الدورة 203 للمجلس الحاكم

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

6. **تقرير سنوي من الأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2018**
7. **تقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي**
8. **النتائج المالية للعام 2018**
9. **أنشطة اللجان والهيئات الأخرى**

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(ب) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(د)مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

(و) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء(الجندرية)

(ز) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ح) منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

(ط) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

10. **الجمعية العامة الـ141 (تشرين الأول/أكتوبر 2019)**

11. **الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة**

(أ) الاجتماعات العادية

(ب) الاجتماعات المتخصصة وفعاليات أخرى

12. **تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده**

13. **انتخابات اللجنة التنفيذية**

(انظر المادة 21 (ي) من النظام الأساسي والقواعد 37 و 38 و 39 من قواعد المجلس الحاكم)

14. **ما يستجد من أعمال**

ناقش المجلس بنود جدول أعماله في عدة جلسات، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفيما يلي عرض لبعض قرارات المجلس (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. **انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ140:**

في الجلسة الأولى للدورة 204 للمجلس الحاكم التي انعقدت في 7 نيسان/أبريل 2019، انتخب المجلس الحاكم **معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود**، رئيس مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة، رئيساً للجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي ووضع برلمانات معينة (البند الرابع من جدول الأعمال):

(أ) طلبات الانضمام وإعادة الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي ومنصب المراقب:

رحب المجلس الحاكم بانضمام برلمان سانت فينسنت والغرينادين بحيث يصبح العضو (179) في الاتحاد البرلماني الدولي. وأعرب السيد ت. جومو سانغا، رئيس مجلس النواب، عن ارتياحه لقرار المجلس واهتمام برلمانه الكبير بتطوير تعاون وثيق ومثمر مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء الأخرى.

ورحب المجلس أيضاً بمشاركة ستة برلمانات غير أعضاء في الجمعية العامة بصفة مراقب، بهدف الانتساب / إعادة الانتساب إلى الاتحاد البرلماني الدولي: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، دومينيكا، ليبيريا، ناورو، وسانت كيتس ونيفيس. وأعرب عن أمله في أن تنضم هذه البرلمانات في المستقبل غير البعيد إلى أسرة الاتحاد البرلماني الدولي. ومن شأن ذلك أن يسهم بشكل كبير في تحقيق الهدف الاستراتيجي للاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في العضوية العالمية.

(ب) وضع برلمانات معينة:

أُبلغ المجلس بوضع بعض البرلمانات وأيد التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بكل من هذه البرلمانات. ووفقاً للمادة 5-2 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، وافق على طلب الجمعية الوطنية لفنزويلا بتسجيل وفد من برلمانيين اثنين يتمتعان بحقوق التصويت، بالنظر إلى أن فشل فنزويلا في سداد اشتراكاتها المقدرة يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرة البرلمان. ودعا المجلس حكومة فنزويلا إلى تزويد الجمعية الوطنية بالوسائل المالية اللازمة للوفاء بالالتزام الذي سبق التعهد به لاستقبال وفد الاتحاد البرلماني الدولي في كاراكاس بهدف إجراء مناقشات مع الأطراف المعنية بالأزمة السياسية الحالية.

****

3. تقرير الرئيس والتقرير السنوي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2018 (البندين الخامس والسادس من جدول الأعمال):

أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقرير المرحلي للرئيسة حول أنشطتها والتقرير السنوي للأمين العام، حول أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2018.

كما أخذ المجلس علماً بالتقرير الشامل عن التقدم الحاصل في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الثمانية، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

وأقر استراتيجية الاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك برنامج المبادرات المصمم بمناسبة الذكرى (130) للاتحاد البرلماني الدولي. ولفت المندوبون الانتباه على التكلفة العالية لإصدار كتاب الذكرى المقترح وشددوا على الحاجة إلى بذل كل جهد من أجل تخفيض الكلفة.

كما أقر المجلس مشروع مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي، ومكتب الامم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ضمن إطار أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب. وأذن المجلس بتوقيعه من قبل الأمين العام ونظرائه من الأمم المتحدة.

****

4. التقارير عن الاجتماعات المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي (البند السابع من جدول الأعمال):

أخذ المجلس الحاكم علماً بنتائج:

- الاجتماع البرلماني بمناسبة منتدى الاستثمار العالمي 2018؛
- قمة رؤساء البرلمانات في مجموعة العشرين؛
- ندوة إقليمية بشأن تغير المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي؛
- ندوة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمجموعة الجيوسياسية لبرلمانات دول 12+ وبرلمانات شرق آسيا لدى الاتحاد البرلماني الدولي؛
- ندوة إقليمية لمتابعة مساهمة البرلمان في مكافحة الإتجار بالأطفال وتشغيلهم، بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)؛
- المؤتمر العالمي للبرلمان الالكتروني؛
- الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية؛
- المؤتمر البرلماني حول الهجرة في الفترة ما قبل اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة؛
- الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ (COP24)؛
- المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب؛

- جلسة استماع برلمانية سنوية في الأمم المتحدة نظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي، ومكتب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: *دور البرلمانيين في التصدي لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب* والتحديات ذات الصلة؛
- الاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الـ 63 للّجنة المعنية بوضع المرأة.

****

المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

تقرير الاجتماع الأول للّجنة التحضيرية
للمؤتمر العالمي الخامس
لرؤساء البرلمانات
(مقرّ الاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، 8–9 شباط/ فبراير 2019)

عُقد الاجتماع في مقرّ الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف يومي 8 و9 شباط/ فبراير 2019. وترأسته رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غابرييلا كويفاس بارون، وحضره رؤساء برلمانات تشاد وقبرص والإكوادور ودولة الكويت وناميبيا والنيجر وصربيا وتونغا وأوغندا ودولة الإمارات العربية المتحدة. ومثّل رؤساء البرلمان في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والنمسا وتشيلي والصين والمملكة المتحدة أعضاء بارزين من برلماناتهم. بالإضافة إلى السيد تشن (الصين)، كان هناك أعضاء آخرون في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي: نائب رئيسها، السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)، والسيد ك. لوساكا (كينيا)، والسيدة هـ. هوكيلاند لياندال (النرويج). وحضر نائبة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، ورئيس منتدى البرلمانيين الشباب بحكم مناصبهم.

قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين السيد م. مولر، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف (UNOG) لتمثيله والمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ مسؤولين رفيعي المستوى في منظمة العمل الدولية (ILO)، والمنظمة الدولية للهجرة(IOM)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وهيئة الأمم

المتحدة للمرأة. بالإضافة إلى ذلك، حضر ممثل عن البعثة الدائمة لبيلاروسيا في جنيف الاجتماع بصفة مراقب. وألقى السيد آلان ستوغا، رئيس مجلس إدارة مؤسسة تالبرغ، كلمة في الاجتماع كمتحدّث ضيف.

وقف الحاضرون دقيقة صمت حداداً على الرئيس لوفيني من فيجي، وهو عضو في اللجنة التحضيرية، الذي وافته المنية في كانون الأول/ ديسمبر 2018.

في افتتاح أعمال اللجنة التحضيرية، قدّمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، لمحة عامة عن العملية التي بدأت قبل عشرين عاماً تقريباً، قبل قمة الألفية للأمم المتحدة، عندما طرح الرؤساء البرلمانيون رؤيتهم المشتركة للبعد البرلماني للتعاون الدولي. لقد استجاب رؤساء الدول والحكومات لهذه الدعوة وتعهدوا من خلال إعلان الألفية، بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية – من خلال منظمتهم العالمية الاتحاد البرلماني الدولي – في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومنذ ذلك الحين كانت المؤتمرات العالمية لرؤساء البرلمانات، تعقد كل خمس سنوات من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وقد عملوا على تقييم الوضع السياسي والاقتصادي الشامل في العالم، لدراسة التحديات التي تواجهها البرلمانات في تلبية احتياجات وتوقعات مواطنيها، وتطوير دور البرلمانات في الحوكمة العالمية بشكل تدريجي.

عقب العرض الذي قدمته الرئيسة، أبدى أعضاء من اللجنة التحضيرية بعض الملاحظات، التي تهدف إلى إغناء التفكير في المواضيع المحتملة، التي سيتم تناولها في المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. وتشمل: التوتر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ تنامي عدم المساواة؛ خطة التنمية المستدامة؛ تمكين الشباب؛ انعدام الثقة في الديمقراطية ومؤسساتها (الحاجة إلى استعادة الثقة في البرلمانات من خلال تقويتها، وتعزيز الانفتاح والشفافية ومكافحة الفساد، وضمان انجاز أفضل للشعب)؛ أهمية الديمقراطية البرلمانية؛ الانفصال بين السياسيين والناس؛ المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وحقوق المرأة؛ التنمية والسلام والأمن؛ تصاعد الإرهاب والتطرف بوصفهما تهديدين رئيسيين للسلام والأمن؛ تعددية الأطراف كبوابة للسلام والتنمية المشتركين؛ وتغير المناخ. ضمان الحوكمة المسؤولة للتطور التكنولوجي، بما في ذلك أخلاقيات الابتكار التكنولوجي. شعر المشاركون بقوة أنّ مؤتمر رؤساء البرلمانات، يجب أن يتحدث بطبيعة الحال عن القضايا السابقة والمستمرة، ولكن يجب أن يتصدى للتحديات الناشئة.

عرض الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، نتائج مؤتمرات رؤساء البرلمانات الأربعة السابقة، التي عقدت في الأعوام 2000 و2005 و2010 و2015، أول اثنين والأحدث في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك والثالث في مكتب

الأمم المتحدة في جنيف. وأوضح أنّ المؤتمر كان للمجتمع البرلماني بمثابة قمة رؤساء الدول والحكومات للسلطة التنفيذية. درست المؤتمرات السابقة جميعها دور البرلمانات على الساحة العالمية وقدمت بالفعل، مساهمة برلمانية في الأحداث الرئيسية للأمم المتحدة، مثل قمة الألفية وقمة الأمم المتحدة لعام 2015، التي أطلقت خطة التنمية المستدامة 2030، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) ،كان الغرض هو تحقيق قدر أكبر من المساءلة وبالتالي سدّ الفجوة في الحوكمة الدولية. كما أسترشد بالتعددية في المناقشات. كانت الفكرة الرئيسية هي رغبة رؤساء البرلمانات، في التقريب بين البرلمانات والأمم المتحدة، والتأكد من أنّ قراراتها مسترشدة باهتمامات الناس واحتياجاتهم. وأكّدت مؤتمرات رؤساء البرلمانات الأخيرة على الحاجة إلى تعزيز الصلة بين الديمقراطية والبرلمانات والشعوب.

قدم السيد أ. ستوغا عرضاً حول الوضع الحالي للديمقراطية في العالم بعنوان *عصر الاضطراب*. بناءً على استطلاع في العديد من البلدان واتجاهات أخرى، أكّد العرض على فقدان الثقة في المؤسسات، وانهيار الحوكمة العالمية وتراجع التعددية، بما في ذلك تآكل النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأظهرت البيانات وجود علاقة بين عدم المساواة في الدخل وتصاعد الشعوبية والقومية.

وكذلك الأحداث الكبرى مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ونشير إلى أن أوروبا تعاني من أزمة هوية، وتغيّر مناخي، إذا تركت دون رقابة، سيكون لها آثار كارثية، وخاصة في آسيا وإفريقيا. جلبت الثورة الصناعية الرابعة الأمل وكذلك التحديات، كما أنّ تحرير الجينات وتقنيات الدماغ طرحت تساؤلات أخلاقية. وسيكون للأتمتة تأثير عميق على القوى العاملة والطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون. وتطرق رؤساء البرلمانات إلى كيفية التفكير في إطار تنظيمي للابتكار والتكنولوجيا، مع حدود أخلاقية ومواكبة التغيرات السريعة التي تحدث في العالم.

تمّ استكمال العرض التقديمي بأرقام عن الثروة وعدم المساواة في الدخل، بناءً على تقارير منظمة أوكسفام ومنظمة العمل الدولية ومؤشر عدم المساواة العالمي.
في عام 2018، كان أغنى 26 شخصاً في العالم يمتلكون نفس القدر من الثروة الذي يمتلكه أفقر 3.8 مليار شخص. كما هو الحال، كان تركيز الثروة والدخل والمعلومات منحرفاً بشكل مفرط، وكان العالم يمر بمرحلة انتقالية، وتاريخياً كانت فترات الانتقال فوضوية وعنيفة.

نقل السيد م. مولر تحيات الأمين العام للأمم المتحدة، وهو نائب سابق. لقد كان هو والأمين العام للأمم المتحدة مؤمنين قويين بسلطة البرلمانات والنواب. وترجع الروابط بين الأمم المتحدة والبرلمانات بعيداً إلى الوراء وقد تطورت تلك العلاقة بشكل عميق. على خلفية من الثقة في المؤسسات عند مستويات قياسية وتعددية الأطراف التي تتعرض

للهجوم، كانت البرلمانات تتابع عن كثب نبض اهتمامات الناس وكانت الجسر بين المستويين المحلي والدولي. كانت العلاقة بين الأمم المتحدة والبرلمانات مفيدة للطرفين. واعتبر أنّ خطة 2030، تتيح للبرلمانات إمكانات هائلة لتأدية دور أكثر أهمية على الساحة الدولية.

تمّ تقديم نظرة عامة على البعد البرلماني لعمل الأمم المتحدة، تلتها مناقشة تفاعلية بين رؤساء البرلمانات وممثلي الأمم المتحدة. عبّر بعض رؤساء البرلمانات عن شعورهم بالإحباط إزاء ما اعتبروه افتقاراً عاماً للاعتراف بدور البرلمانات، والدور الهامشي للنواب في اجتماعات الأمم المتحدة. واعتبر آخرون أنّ هيمنة السلطة التنفيذية تركت مساحة ضئيلة أو معدومة للبرلمانات التي كان دورها ينحصر بمجرد ختم.

وكرّر السيد مولر التأكيد على النقص الهائل في الثقة –فقدان الثقة في السياسة والمؤسسات، على الصعيدين الوطني والعالمي. وقد تفاقم هذا بسبب الثغرات الموجودة بين من يملكون ومن لا يملكون. والسياق الحالي المتمثل في عدم اليقين والتفتّت والصعوبات الاقتصادية القاسية والذي يتطلب حدوث تحوّل عميق في الحوكمة. والطريقة الوحيدة لاستعادة الثقة هي إثبات أنّ المؤسسات تتّسم بالكفاءة والفعالية ويمكن أن تحدث فرقاً في حياة الناس. وكانت هناك حاجة لإعادة اختراع تعددية الأطراف، وربما إعادة صياغتها كتضامن دولي. ويجب إنشاء مجموعة جديدة أو إضافية من القواعد للإدارة الجماعية لشؤون الكوكب. لقد أصبحت المشكلات أكثر تكاملاً وأصبحت الحلول أكثر تجزئةً كما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى نهج متعدد المراكز، ويجب أن تتغير أساليب القيادة.

أكّد مختلف ممثلي الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة الحاضرين، على الدور الهام للبرلمانات في عملهم وألقوا الضوء على عدد من المبادرات المشتركة الناجحة التي اضطُلع بها مع الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك إقامة الفعاليات ونشر كتيبات للبرلمانيين. تمّ عرض عدد من الممارسات الجيدة ويجب تكرارها؛ وينبغي أيضاً تعميق التعاون. وقال ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة إنّ عام 2020 سيوافق الذكرى السنوية الـ 25 لإعلان ومنهاج عمل بكين، واقترح إدراج هذا المعلم في مؤتمر رؤساء البرلمانات بطريقة أو بأخرى.

على الرغم من أنّ الاتحاد البرلماني الدولي، كان المنظمة البرلمانية الوحيدة في الوجود عندما تأسس عام 1889، فقد لوحظ انتشار الهياكل البرلمانية على مدى العقود الماضية. اليوم، كان هناك أكثر من 130 منظمة وهيئة وشبكة. تمّ تنظيم بعضها حسب المواضيع، واعتبر البعض الآخر منظمات غير حكومية، والبعض الآخر كان مدعوماً من قبل مؤسسات الأمم المتحدة أو مؤسسات بريتون وودز. تمّ إنشاؤها لملء الفراغ ولكن وجودها أدّى الآن إلى التداخل والازدواجية. وهذا بدوره شكّل ضغطاً على البرلمانات الوطنية. كان على الاتحاد البرلماني الدولي، أن يناضل

مع شهرته كنادي سفر للنواب. وكانت الجهود المبذولة لتبسيط وتحقيق الاتساق متواضعة والعديد من هذه المنظمات كانت بالفعل أعضاء منتسبون أو مراقبون دائمون في الاتحاد البرلماني الدولي. وكان الاتحاد البرلماني الدولي يمدّ يده إلى تلك الكيانات في الجمعيات العامة لكنّ المشاركة كانت منخفضة.

شعر بعض رؤساء البرلمانات أنّ التجمعات الإقليمية، كانت مفيدة بقدر ما توفره كمنصة أصغر للشاركة في أفضل الممارسات الخاصة بالمنطقة. واقترحوا أن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي، بإجراء دراسة شاملة لجميع المنظمات والشبكات البرلمانية لتحديد التداخل والتغلّب عليه. ورأى آخرون أنّ مختلف المنظمات البرلمانية لعبت أدواراً مكملة، مثل رابطة الكومنولث البرلمانية (CPA)، التي وفّرت التبادلات والتعاون، والاتحاد البرلماني الدولي الذي طوّر أدوات مفيدة مثل التقييمات الذاتية. وكان هناك شعور بأنّ قوة الاتحاد البرلماني الدولي كانت في تنظيم الاجتماعات من خلال الجمع بين البرلمانات، الذي ساعد على زيادة التفاهم وتعزيز التعاون.

وبالإشارة إلى الحملة المستمرة لإنشاء جمعية برلمانية للأمم المتحدة، تساءل المشاركون عن جدوى مثل هذه الجمعية التي قد تكون تابعة للأمم المتحدة، كما أنّه ليس لديها أيّة صلاحيات ملزمة، كأحد أوجه القصور الأخرى. وكرّروا التوصية بضرورة تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي، ليكون صوت البرلمانات في الأمم المتحدة. يتمتّع الاتحاد البرلماني الدولي بسلطة قوية لتنظيم الاجتماعات يمكن تعزيزها للسماح له بحشد البرلمانات والمنظمات البرلمانية، في محاولة للمشاركة الأعمق مع الأمم المتحدة. يمكن تسخير دور الاتحاد البرلماني الدولي كمنتدى للحوار والخبرات وتبادل المعرفة بشكل أفضل، وينبغي تعزيز قدرته على توحيد المنظمات البرلمانية في ضوء المزيد من التنسيق والاتساق.

تمّ تجسيد رؤية الاتحاد البرلماني الدولي في استراتيجيته للفترة 2017-2021. كان يقوم على برلمانات ديمقراطية قوية في خدمة الشعب. ولتشجيع البرلمانات والديمقراطية وسيادة القانون، التي تكمن في صميم مهمة الاتحاد البرلماني الدولي، ركّزت المنظمة على بناء قدرة البرلمانات للاضطلاع بمهامها؛ بناء عمليات شاملة لصنع القرار، خاصة النساء والشباب؛ الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين وحقوق الإنسان بشكل عام وتحديث المؤسسة من خلال الاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات والابتكار، من أجل زيادة التواصل مع المواطنين والشفافية والكفاءة. أبرز رؤساء البرلمانات آليات مبتكرة للتفاعل مع الشباب والمواطنين، مثل البرلمانات "المواضيعية" (الشباب، البيئة، إلخ) التي تصبّ في العملية التشريعية الرسمية؛ أيام مفتوحة في البرلمان؛ المبادرات التعليمية حول الديمقراطية؛ إصلاحات داخلية لتمثيلٍ أكثر توازناً في مراكز صنع القرار. كان التحدّي المتزايد المتمثل في أهمية البرلمان والتواصل مع المواطنين تحدّياً رئيسياً يتطلب اهتماماً جادّاً.

تمّ وضع خطة عام 2030 وأهدافها الإنمائية المستدامة لوضع الكوكب على مسار مستدام. وقد اعترفت الأمم المتحدة تحديداً بدور البرلمانات في تحقيق هذه الأهداف، وخاصة الهدف 16. استناداً إلى أحدث بطاقة سجل نتائج لأهداف التنمية المستدامة الصادرة في عام 2018، لم يكن أيّ بلد يسير على الطريق الصحيح لتحقيق جميع الأهداف بحلول عام 2030. وكانت هناك حاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية والموارد. يجب أن تكون البرلمانات ملائمة لغرض القيام بدورها وعدم ترك أي شخص وراءها، وخاصة الأشخاص الأكثر تهميشاً وضعفاً. كان من المهمّ الإشارة إلى أنّ النهج الموحّد للجميع لا يمكن أن يعمل لأنّ البلدان في مستويات مختلفة من التنمية. وبالتالي، كانت الرقابة البرلمانية والتعاون الإقليمي ضروريين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيتزامن مؤتمر رؤساء البرلمانات لعام 2020 مع الذكرى الخامسة لخطة عام 2030. لذلك سيكون من المناسب دراسة طرق تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تعبئة موارد إضافية من القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

يصادف عام 2019 الذكرى الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي. للاحتفال بتلك الذكرى التاريخية، ستسعى المنظمة إلى تعزيز موقعها كمنظمة عالمية للبرلمانات مع 130 عاماً من الخبرة. وستسعى أيضاً للوصول إلى 46000 نائباً في العالم بناءً على التقديرات، فقط 10-15 % من النواب في العالم كانوا على علم بالاتحاد البرلماني الدولي. مع ديمقراطية تحت الحصار، يمكن أن يساعد الاتحاد البرلماني الدولي في استعادة الثقة. كان من المتصوّر إجراء رواية حول تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي ويمكنها أن تربط بالحاضر: حلقات عن السلام، وحوار ووساطة على مدى السنين، من الحرب الباردة إلى الحوار بين الكوريتين. فيما يتعلق بالجداول الزمنية، سيعقد الحدث الرئيسي في 30 حزيران/ يونيو 2019 (عيد ميلاد الاتحاد البرلماني الدولي) ولكن أحداث أخرى ستعقد على مدار العام.

سيتم إطلاق حملة برلمانية عالمية متعددة الوسائط، تتضمن قصة مسلسلة ومجموعة مواد إعلامية. تمّ تشجيع رؤساء البرلمانات على التواصل مع النواب. ستكون الأفكار مثل نشر كتاب ووضع ميثاق وجائزة للنواب البارزين موضوعاً للمزيد من النقاش داخل اللجنة التنفيذية. وجرى حثّ الأعضاء على تضخيم الرسالة ودُعي رؤساء البرلمانات إلى إرسال قوائم الأمانة لنوابهم. كما طُلب منهم تقديم أسماء النواب البارزين والمؤثرين وتنظيم مناسبة خاصة للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 130. سيوفّر الحدث الجديد فرصة ذهبية لتسليط الضوء على المنظمة وإنجازاتها.

بعد مناقشة حول مكان ومواعيد المؤتمر، تَقرّر عقد مشاورات مع الأمم المتحدة لتحديد مواعيد مناسبة للطرفين في صيف/ أوائل خريف عام 2020 للمؤتمر. في هذه الأثناء، مع استبعاد نيويورك وجنيف كأماكن محتملة بسبب قيود التأشيرات في السابق والقليل من الإقبال على هذا الأخير، تَقرّر إجراء مشاورة مفتوحة من خلال خطاب موجّه إلى جميع الأعضاء والقرار النهائي بخصوص المكان سوف يتّخذ عند انعقاد الدورة الاستثنائية للّجنة التحضيرية

التي ستعقد في الدوحة بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي. وقد أعربت النمسا وكينيا بالفعل عن اهتمامهما باستضافة المؤتمر ولكلاهما مكاتب للأمم المتحدة على أراضيها.

يجب أن تحدّد الرسالة المقترحة إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي الشروط اللازمة لاستضافة مؤتمر رؤساء البرلمانات: القدرة المالية واللوجستية على الاستضافة؛ التأشيرات والضمانات الأمنية؛ ووجود قوي للأمم المتحدة على الأرض. سيتم إرسالها إلى جميع الأعضاء بحلول 1 آذار/ مارس 2019. في غضون ذلك، كان العبء على أعضاء اللجنة التحضيرية الذين تقدموا بمقترحات للمواضيع المحتملة لإعداد تقارير قصيرة للتفكير بها في اجتماعهم الرسمي المقبل في تشرين الأول/أكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

قدّم المشاركون عدداً من التوصيات الأتية:

الاجتماع الأول للّجنة التحضيرية
للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

ملخص التوصيات

- ينبغي ربط المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات بقمّة الأمم المتحدة لعام 2020، الذي يتزامن في العام القادم مع الذكرى الـ 75 للأمم المتحدة. يجب أن يعقد المؤتمر بشكل مثالي في دولة ذات صلة قوية بالأمم المتحدة، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- سيتمّ تحديد المواعيد الدقيقة للمؤتمر بالتشاور مع البلد المضيف والأمم المتحدة، ولكن ينبغي أن يكون ذلك من حيث المبدأ قبل قمّة الأمم المتحدة في أواخر الصيف/ أوائل أيلول/ سبتمبر 2020. ينبغي أن يعرض رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، الوثيقة الختامية للمؤتمر في قمة الأمم المتحدة.

- سيتيح المؤتمر لرؤساء البرلمانات معالجة عدد كبير من القضايا، المتعلقة بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة والحوكمة العالمية، مع ضمان تركيز المداولات على مشاغل شعوب العالم وتحديد سبل العمل البرلماني لتلبية هذه المشاغل والتوقعات.

- سيتيح المؤتمر لرؤساء البرلمانات، النظر في التقدّم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتحديد طرق الإسراع بالتنفيذ، وتوضيح وجهات نظرهم بشأن القضايا الأخرى الملحّة اليوم مثل تغيّر المناخ، وتنامي عدم المساواة، وتمكين الشباب والنساء، وتآكل الثقة في السياسيين والمؤسسات العامة، (الحاجة

إلى استعادة الثقة بالبرلمانات، من خلال تدابير مثل مكافحة الفساد، وضمان الانفتاح والشفافية، والانتخابات الحرّة والنزيهة، وتعزيز حقوق الإنسان)، وإدارة الابتكار التكنولوجي والتنمية و التحديات الأخلاقية التي يطرحونها.

- سيتيح المؤتمر لرؤساء البرلمانات، أيضاً معالجة المسائل المتعلقة بالدبلوماسية البرلمانية، والحاجة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة والتعددية بشكل عام، ودورهم في النهوض بجدول الأعمال هذا. سوف يسلط المؤتمر الضوء على أفضل الممارسات، ويوضح الشراكة الاستراتيجية بين البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

- سيتيح المؤتمر لرؤساء البرلمانات، دراسة دور البرلمانات في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي. كما سيتيح لهم تبادل الآراء حول التحديات التي يواجهونها في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وتبادل الخبرات حول تعزيز التعاون بين البرلمانات.

- ينبغي أن يبحث المؤتمر، في دور التعاون البرلماني وموقف الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره الجهة الداعية والمعبئة والمنسقة والتعبير عن صوت البرلمانات في الأمم المتحدة.

- سوف تبتّ اللجنة التحضيرية في موضوع المؤتمر، في دورتها الرسمية القادمة في تشرين الأول/ تشرين الثاني (أكتوبر/ نوفمبر)، وستقوم اللجنة بتقديم تقارير عن النقاط الرئيسية التي ستدرج في جدول أعمال المؤتمر. بناءً على تجربة مؤتمرات رؤساء البرلمانات السابقة، ينبغي أن يعكس جدول أعمال المؤتمر بشكل مثالي ثلاث نقاط: يجب بذل الجهود لتقريب السياسة والبرلمان، من الشعب وضمان الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون، وأنّ المؤتمر العالمي الخامس سيرتبط بشكل وثيق مع قمة الأمم المتحدة لعام 2020، ودور البرلمانات في مواجهة تحديات اليوم العالمية الكبرى.

- ستُعقد دورة استثنائية مقتضبة للّجنة التحضيرية في الدوحة، دولة قطر، في نيسان/ أبريل 2019، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ 140، للاتحاد البرلماني الدولي، من أجل اتخاذ قرار بشأن مكان ومواعيد انعقاد مؤتمر رؤساء البرلمانات في عام 2020.

- سيتم تكليف أعضاء اللجنة التحضيرية، الذين اقترحوا موضوعات محتملة بإعداد التقارير الأولية للاجتماع الرسمي الثاني، في وقت لاحق من العام. تشمل المواضيع المحتملة: عدم المساواة والعدالة الاجتماعية، وإدارة التقنيات الجديدة، وإشراك الشباب في السياسة، وبناء السلام والدبلوماسية البرلمانية، والديمقراطية وسيادة القانون، والتنمية المستدامة – التركيز على تغير المناخ وتمويل التنمية والهجرة والإرهاب والتطرف العنيف، إعادة اختراع تعددية الأطراف والتعاون الإقليمي والحوكمة والاقتصاد.

- سوف تقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، أيضاً بمتابعة الآراء الكثيرة التي تمّ الإعراب عنها خلال المناقشات وإعداد مقترحات أكثر تفصيلاً لقرار اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل.

****

5. النتائج المالية للعام 2018 (البند الثامن من جدول الأعمال):

نظر المجلس الحاكم في التقرير المالي والقوائم المالية المراجَعَة لعام 2018. وقد أعدت البيانات المالية بالامتثال التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، ودمجت حسابات الاتحاد البرلماني الدولي، وصندوق المعاشات التقاعدية المغلقة في مجموعة واحدة من القوائم المالية.

قدمت السيدة م. كيينر نيلين (سويسرا)، رئيسة اللجنة الفرعية للشؤون المالية، النتائج المالية لعام 2018، التي أبلغت أنّ المدقق الخارجي قد أوضح لها أنّ القوائم المالية كانت ذات جودة مثالية، وأنّ التعاون مع الفريق المالي للاتحاد البرلماني الدولي كان ممتازاً. خلال السنة قيد المراجعة، كان العجز التشغيلي البالغ (607،000) فرنك سويسري ناتجاً عن مزيج من ثلاثة عوامل. أن أداء استثمارات الاتحاد البرلماني الدولي، يعكس تصحيحاً للسوق في كانون الأول/ ديسمبر 2018، والذي تمّ بالفعل استرداده بالكامل في الربع الأول من العام 2019. وتم عقد الجمعيتين العامتين في جنيف والتي زادت من التكاليف، وعقدت دورتان استثنائيتان للجنة التنفيذية. وبالتوازي مع ذلك، زادت الأموال الطوعية التي تمّ تلقيها وإنفاقها بنسبة 6 بالمئة مقارنة بعام 2017. ووجّهت رئيسة اللجنة الفرعية الانتباه أيضاً إلى أنّ حقوق العضوية لثلاثة أعضاء (هندوراس وموريتانيا وبابوا غينيا الجديدة)، سيتم تعليقها إذا لم يدفعوا مستحقاتهم بحلول 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وطلبت من المجموعات الجيوسياسية، أن تسترعي انتباه الأعضاء إلى مسؤوليتهم عن دفع مستحقاتهم، في الوقت المناسب وشجعت الأعضاء على رعاية البرلمانات التي تواجه صعوبات مالية.

وقدم تقرير المدقق الداخلي السيد ف. ماسيدو (البرتغال). وأشار إلى الأدوار المختلفة للمدقق الخارجي والداخلي. وأعرب المدقق الخارجي عن رأيه بأنّ الحسابات جاءت انعكاساً حقيقياً وعادلاً للوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي، في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2018، وامتثلت لجميع المعايير والقواعد الحالية. كما قيّم المدقق الداخلي فعالية المنظمة وأوصى بإجراء تحسينات للضوابط الداخلية. لهذا السبب يتم تغيير المدقق الداخلي كل عام من أجل تقديم نظرة عامة نقدية.

وأوصى السيد ف. ماسيدو بإجراء تحسينات ثابتة في الشفافية على مستوى الحوكمة والضوابط الداخلية. على وجه التحديد، وأوصى بأن يفضل الاتحاد البرلماني الدولي، دائماً خدمات الترجمة الفورية المحلية ذات الجودة المطلوبة خلال الجمعيات العامة خارج جنيف. وأوصى أيضاً بأن يُصدر الاتحاد البرلماني الدولي، تقرير شفافية سنوي. وشكر موظفي الاتحاد البرلماني الدولي، على مساعدتهم وتعاونهم الكاملين في الإجابة على جميع أسئلته.

وافقت رئيس اللجنة المالية الفرعية، على أنّ الشفافية هي في الواقع ذات أهمية قصوى وأضاف أنّ سجل المصالح للاتحاد البرلماني الدولي، وقيادته من شأنه أن يزيد من تحسين الشفافية. وفيما يتعلق بالمترجمين الفوريين، أشارت إلى أنّ الاتحاد البرلماني الدولي، لديه ممارسة راسخة تتمثل دائماً في توظيف مترجمين فوريين محليين كلما كان ذلك ممكناً بأفضل سعر وجودة.

ورداً على أسئلة من فرنسا، أكّد الأمين العام أنّ ممارسات الاستثمار في الاتحاد البرلماني الدولي، كانت متحفظة وحكيمة. حققت الاستثمارات معدل عائد (4) بالمئة على الاستثمار خلال السنوات الخمس الماضية. وطمأن الأعضاء إلى أنّ الاشتراكات المقدرة ستبقى مستقرة في عام 2020، وأشار إلى أنّ المجلس الحاكم قد وافق في السابق على تلقي زيادة صغيرة تكفي لتغطية تكاليف المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. سيتم إعداد موازنة عام 2020 من هذا المنطلق.

وافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية لعام 2018. وأحاط علماً بتقرير المدقق الداخلي وأيّد توصيته للاتحاد البرلماني الدولي، بإصدار تقرير سنوي للشفافية.

كما أيّد المجلس الحاكم كذلك الترتيبات الإدارية المحدّثة لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، التي تهدف إلى توفير قدر أكبر من المرونة والشفافية.

****

6. التقارير عن أنشطة اللجان والهيئات الأخرى (البند التاسع من جدول الأعمال):

أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقارير عن أنشطة اللجان والهيئات الأخرى التالية:

- منتدى النساء البرلمانيات
- لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
- لجنة شؤون الشرق الأوسط

- لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
- مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء(الجندرية)
- الفريق الاستشاري المعني بالصحة
- منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

ووافق المجلس على الانتخابات والتعيينات التي جرت في مختلف هذه الهيئات. كما انتخب أعضاء جدد للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

واستمع المجلس إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ووافق على القرارات الـ12 المقدمة من اللجنة، مع الإشارة إلى التحفظ الذي أبداه وفد تركيا فيما يتعلق بمراقبة جلسات المحكمة في القضايا، في هذا البلد.

****

7. الجمعية العامة الـ 141 (تشرين الأول/أكتوبر 2019) (البند العاشر من جدول الأعمال):

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 141
(بلغراد، صربيا، 13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

1. انتخاب الرئيس ونواب الرئيس للجمعية العامة **الـ 141**
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 : دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*
   (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان)
5. تقارير اللجان الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ والتنمية المستدامة والتمويل والتجارة؛ وشؤون الأمم المتحدة
6. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
7. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

****

8. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة (البند الحادي عشر من جدول الأعمال):

وافق المجلس على العرض المقدم من برلمان رواندا لاستضافة الجمعية العامة (143)، والاجتماعات ذات الصلة وعلى العرض المقدم من برلمان كينيا لاستضافة الجمعية العامة ا(144)، والاجتماعات ذات الصلة. ونوه بقرار اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (2020)، لعقد المؤتمر العالمي في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، خلال أسبوع 17 آب/أغسطس (على أن يتم تأكيد التواريخ المحددة لاحقاً). ووافق المجلس على المقترحات للاجتماعات المتخصصة.

ولفت الأمين العام انتباه المجلس إلى تواريخ الجمعية العامة (143) في نيسان/أبريل 2020. قد تكون هذه التواريخ فوراً بعد عطلة عيد الفصح. ولم يكن من المستطاع التفاوض بشأن تواريخ أفضل إذ إن المركز الدولي للمؤتمرات سيخضع للتجديد وقتها وستقتصر التسهيلات.

وقال مندوب من اليابان أنه لم يتم الموافقة على اجتماع رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين للعام 2019، خلال الجمعية العامة (139) للاتحاد البرلماني الدولي، كما هو مشار إليه في قائمة الاجتماعات المقبلة. وقال إنه، على النحو المعروض، اعتبرها طلباً من الاتحاد البرلماني الدولي لاستضافة الفعالية. وأضاف أنه في حال تلقى برلمان اليابان طلباً رسمياً، سينظرون فيما إذا يستطيعون استضافة الفعالية.

وأوضحت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، أنه بالإضافة إلى قمة رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين للعام 2018، التي نظمت بالشراكة فيما بين الكونغرس الوطني للأرجنتين والاتحاد البرلماني الدولي، يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي، بمتابعة هذه الممارسات الجيدة كجزء من هدفه الاستراتيجي، المتمثل بتعزيز الحوكمة العالمية عبر توفير عنصر برلماني للعمليات العالمية الرئيسية. وستكتب رسمياً إلى برلمان اليابان في هذا الصدد، وتأمل بشدة أن تتلقى رداً إيجابياً، في أقرب وقت ممكن.

كما أيد المجلس البيانات الرئاسية حول الدبلوماسية البرلمانية والوضع في مرتفعات الجولان.

قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

لشبونة (البرتغال) *7-8 أيار/ مايو 2019*	الندوة الإقليمية الثانية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمجموعة 12+
جنيف (سويسرا) *14-17 أيار/ مايو 2019*	ندوة إعلامية حول هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين الناطقين باللغة الإنجليزية

أولان باتور (منغوليا) *27-28 أيار/ مايو 2019*	الندوة الإقليمية الثانية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
فيينا (النمسا) *27-29 أيار/ مايو 2019*	ورشة عمل اقليمية حول مساهمة البرلمان في عمل منظمة التجارة العالمية لبرلمانات أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا الوسطى والتي تنظمها منظمة التجارة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي
سنغافورة *11-13 حزيران/ يونيو 2019*	ورشة عمل اقليمية بشأن مساهمة البرلمان في عمل منظمة التجارة العالمية للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تنظمها منظمة التجارة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي
بكين (الصين) *12-14 حزيران/ يونيو 2019*	الندوة الأقاليمية الرابعة حول بناء القدرات البرلمانية ومواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
روكستون (المملكة المتحدة) *27-28 تموز/ يوليو 2019*	ورشة العمل الـ 14 للباحثين البرلمانيين والبرلمانيين التي ينظمها مركز الدراسات التشريعية في جامعة هال وبرعاية الاتحاد البرلماني الدولي
نيويورك *تموز/ يوليو 2019* *(سيتم تأكيد التواريخ لاحقاً)*	المنتدى البرلماني بناء على المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة
نيويورك *17 تموز/ يوليو 2019*	ورشة عمل بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التقييم الذاتي للبرلمان بخصوص أهداف التنمية المستدامة
مكسيكو سيتي (المكسيك) *19-28 آب/ أغسطس 2019*	ندوة القيادة
باراغواي *أيلول/ سبتمبر 2019* *(سيتم تأكيد التواريخ)*	المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب
جنيف (سويسرا) *7 تشرين الأول/ أكتوبر 2019*	الدورة الـــ 44 للّجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية
جنيف (سويسرا) *8 تشرين الأول/ أكتوبر 2019*	الدورة البرلمانية في إطار المنتدى العام السنوي لمنظمة التجارة العالمية

بلغراد (صربيا) 13– 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019	الجمعية العامة الـ141 والاجتماعات ذات الصلة
ولنجتون (نيوزيلندا) *19–20 أيلول/ سبتمبر 2019*	ندوة إقليمية حول البرلمانات وتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 لبرلمانات جزر المحيط الهادئ
ترينيداد وتوباغو *تشرين الثاني/ نوفمبر 2019* *(سيتم تأكيد التواريخ لاحقاً)*	الندوة الإقليمية الثانية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات منطقة البحر الكاريبي
تشيلي *كانون الأول/ ديسمبر 2019* *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	اجتماع برلماني بمناسبة انعقاد المؤتمر الـ 25 للأمم المتحدة حول تغير المناخ (COP25)
اليابان 2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	قمة رؤساء البرلمانات في سياق مجموعة العشرين
غابورون (بوتسوانا) 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	ورشة عمل إقليمية حول مساهمة البرلمان في عمل منظمة التجارة العالمية للبرلمانات الإفريقية الناطقة بالإنجليزية التي تنظمها منظمة التجارة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي
جنيف (سويسرا) 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	ورشة عمل لّلجان البرلمانية لحقوق الإنسان
جنيف (سويسرا) 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	إحاطة فنية للبرلمانيين في جمعية الصحة العالمية
مالابو (غينيا الاستوائية) 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	ندوة إقليمية حول مساهمة البرلمان في تعزيز وحماية حقوق الطفل بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية لCEMAC
جزر المالديف 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	قمة رؤساء برلمانات جنوب آسيا حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة
نيامي (النيجر) 2019 *(سيتم تأكيد التواريخ)*	ورشة عمل بناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمنطقة الساحل
كينيا 2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	ورشة عمل إقليمية حول تنفيذ الميثاق العالمي للاجئين

2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	ندوة دون إقليمية حول أهداف التنمية المستدامة والجندر في بلدان آسيا الوسطى
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	ورشة عمل حول نزع السلاح الشامل
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	ورشة عمل لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	اجتماع المائدة المستديرة الثالث الذي عقدته لجنة شؤون الشرق الأوسط 2019
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات الإفريقية
2019 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
2019 (سيتم تأكيد المكان والتواريخ)	الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات
2019 (سيتم تأكيد المكان والتواريخ)	ندوة إعلامية عن هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين الناطقين بالإسبانية
2019 (سيتم تأكيد المكان والتواريخ)	ورشة عمل لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للمجموعة الأوروبية الآسيوية
نيويورك *آذار/ مارس 2020* *(سيتم تأكيد التواريخ)*	الاجتماع البرلماني السنوي في لجنة وضع المرأة
جنيف 15 – 19 نيسان/أبريل 2020	الجمعية العامة الـ142 والاجتماعات ذات الصلة
نور سلطان (كازاخستان) حزيران/ يونيو *(سيتم تأكيد التواريخ)*	المؤتمر البرلماني بمناسبة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المؤتمر العالمي

فيينا (النمسا) آب/ أغسطس *(سيتم تأكيد التواريخ)*	المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات
تبليسي (جورجيا) *(سيتم تأكيد التواريخ)*	المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين الشباب
نيويورك *(سيتم تأكيد التواريخ)*	جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة
رواندا 2020 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	الجمعية العامة الـ143 والاجتماعات ذات الصلة
كينيا 2020 *(سيتم تأكيد المكان والتواريخ)*	الجمعية العامة الـ144 والاجتماعات ذات الصلة
روسيا الاتحادية *21 أيار/ مايو 2022*	المؤتمر العالمي للحوار بين الأديان والأعراق

****

9. التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد وقواعده (البند الثاني عشر من جدول الأعمال):

تم إعلام المجلس الحاكم أن مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، تنوي أن تقدم مقترحات للتعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، تهدف إلى فرض عقوبات أشد على البرلمانات التي ترسل باستمرار وفوداً تتألف من جنس واحد، إلى الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وستتبع هذه التعديلات الإجراء المعتاد للتعديلات، بغية إمكانية الموافقة عليها في بلغراد، صربيا، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ141.

****

10. انتخابات اللجنة التنفيذية (البند الثالث عشر من جدول الأعمال):

انتخب المجلس الحاكم السيدة أ.د مرغان كانوتيه (السنغال) من مجموعة إفريقيا، لولاية مدتها أربع سنوات، تنتهي في نيسان/أبريل 2023.

****

ثالثاً – اجتماعات الجمعية الأربعين بعد المائة

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات ذات الصلة في مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون في مدينة الدوحة – دولة قطر، خلال الفترة من السبت 06 إلى الأربعاء 10 نيسان/أبريل 2019.

تمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140 المتضمن البنود التالية:

1. انتخاب الرئيس ونواب الرئيس للجمعية العامة الـ 140
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون*
4. *عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*
   (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
5. *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*
   (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة في الجمعية العامة الـ 142، للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
8. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس والوفود البرلمانية المشاركة وعلى مدى أربعة أيام، **كما عقدت جلستها الختامية** بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في 2019/04/10. وافتتحت الجلسة بعرض مشاريع القرارات الواردة من اللجان الدائمة الأربع التي تعاقب مقرروها على منصة الجمعية وعرضوا تلك المشاريع التي حظيت بموافقة الجمعية وتم إقرارها.

وفيما يلي عرض لبعض قرارات الجمعية، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. رئاسة الجمعية الـ 140 (البند الأول من جدول الأعمال):

في جلسة المجلس الحاكم الأولى، يوم 07 نيسان/أبريل، انتخب المجلس معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة، رئيساً للجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي.

****

2. البند الطارئ (البند الثاني من جدول الأعمال):

تمت الموافقة على قرار البند الطارئ تحت عنوان:

دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي

قرار اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

(الدوحة، 9 نيسان/ ابريل 2019)

إنّ الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشعر بقلق عميق إزاء الكارثة الإنسانية في موزنبيق وملاوي وزيمبابوي، منذ أن ضرب إعصار إيداي هذه البلدان مما تسبب بفيضانات واسعة النطاق في المنطقة، وأسفر عن مقتل العديد من الناس، وخلّف الآلاف من المفقودين أو الجرحى، وتدمير المنازل، ممّا أثر على أكثر من مليون شخص، وتشريد مئات الآلاف من الناس، وتسبب في ارتفاع عدد القتلى،

وإذ تعتبر أنّه من السابق لأوانه قياس حجم الدمار، ومن المتوقع أن يرتفع عدد الضحايا، كما أنّ منظمة الصحة العالمية قد حذرت من "كارثة ثانية" إذا انتشرت الأمراض الفتاكة المنقولة عن طريق المياه، مثل الكوليرا في المنطقة المدمرة،

وإذ تشير إلى أنّ القليل من الدول يمكنها أن تستجيب بشكل مناسب لكارثة بهذا الحجم، (تتوقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن تكون كارثة إيداي من بين أسوأ الكوارث المرتبطة بالطقس في نصف الكرة الجنوبي) ، وبالتأكيد

* أعرب وفد تركيا عن تحفظه على الفقرة 10 من الديباجة والفقرة 3 من المنطوق.

ليست ثلاثة من أفقر دول العالم، ناهيك عن موزمبيق، التي هي في خضم أزمة ديون والتي يبلغ إجمالي ناتجها المحلي السنوي حوالى 12 مليار دولار أمريكي،

وإذ تعترف بأنّ هذه الدول كانت بالفعل معرّضة للكوارث، بسبب الجفاف الطويل وعدم هطول الأمطار، وبسبب الظروف الجوية المتغيرة المرتبطة بارتفاع درجة حرارة الأرض، التي أدّت إلى هطول الأمطار الغزيرة وارتفاع منسوب مياه البحر وتسببت في عواصف فتاكة، مثل إعصار إيداي،

وإذ ترحّب بالتدابير والجهود التي بذلتها الدول ومنظمات الإعانة، التي تقدم الإغاثة والغذاء والملاجئ المؤقتة وأجهزة معالجة المياه والأدوية، وتعلم بأنّ الدمار الواسع النطاق والبنية التحتية السيئة، يعيقان عمليات الإنقاذ والعمليات الإنسانية من الوصول إلى جميع المتضررين،

وإذ تشير إلى طلب الأمين العام للأمم المتحدة، لاستجابة سريعة من المجتمع الدولي لنداء الأمم المتحدة العاجل الصادر في 25 آذار/مارس 2019، للحصول على مساعدة طارئة بقيمة 282 مليون دولار أمريكي لموزمبيق لمدة ثلاثة أشهر، وإلى النداءات الأخيرة لزيمبابوي وملاوي،

وإذ تشير إلى ضعف النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في هذه الحالة، كما تشير إلى مخاطر الأطفال الذين تم بيعهم في أعقاب الإعصار في سوق النخاسة، من قِبل المتاجرين بالبشر أو فرض الزواج القسري المبكر من قِبل الأسر التي تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة،

وإذ تسلّم بأنّ الظواهر الجوية المفرطة، من المرجح أن تصبح أكثر تواتراً وشدة وتدميراً وانتشاراً على نطاق واسع ويمكن تفاديها أو إدارتها من قبل المجتمع الدولي اليوم،

وإذ تشير إلى اتفاق باريس الذي دخل حيّز التنفيذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وخطة العام 2030 للتنمية المستدامة (2015) وإطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث (2015)، التي توفر الأساس للتنمية المستدامة منخفضة الكربون والمرنة في ظل مناخ متغيّر،

وإذ تتطلع إلى قمة المناخ للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019، باعتبارها فرصة مهمة لرفع مستوى الطموح ووضع خطط لتحقيق أهداف اتفاق باريس،

وإذ تشير إلى التزامات الاتحاد البرلماني الدولي، الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030،(إعلان هانوي 2015)، لضمان مساءلة البرلمان للحكومات عند تنفيذ تدابير فعالة لتحقيق هذه الأهداف مع عدم إغفال أي شخص، لا سيما الهدف 6 بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية والهدف 3، بشأن الصحة الجيدة

والرفاه، والهدف 7، حول الطاقة النظيفة بسعر معقول وتقرّ بأنّ هذه الكوارث تلحق ضرراً بدرجة أكبر بقدرات الدول المتأثرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

1. *تدعو* البرلمانيين إلى حثّ حكوماتهم، التي لم تفعل ذلك بعد على دعم نداءات الأمم المتحدة العاجلة من أجل موزنبيق وملاوي وزيمبابوي، وفقاً لقيم الأمم المتحدة والمساهمة بطريقة مناسبة من خلال ضمان تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية للبلدان المعنية؛

2. *تدعو أيضاً* الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة والمجتمع الدولي، إلى مواصلة التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً في المناطق التي اجتاحتها الفيضانات، من دون مياه نظيفة، ولا سيما النساء والأطفال والمعوقين والمسنين، لدعمهم في إعادة بناء سبل عيشهم وتعزيز قدرتهم على رعاية أسرهم، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال والفتيات والنساء، وغيرهم من الجماعات الضعيفة الأخرى المعرضين لخطر الاختطاف والاتجار والاستغلال الجنسي؛

3. *تحثّ* جميع الأطراف سواء وقّعوا أو لا على اتفاق باريس لبذل قصارى جهدهم لتحقيق أهدافه وعرض مدى تقدمهم وطموحاتهم المستقبلية، في قمة المناخ للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019، بهدف تقديم مساهماتهم المقرة والمحددة وطنياً، فضلاً عن تغيرات المناخ على المدى الطويل، إلى الأمم المتحدة خلال العام 2020، وتحثّ بشكل خاص الأطراف على الاستثمار في التخفيف والتكيف والتمويل والابتكار، على صعيد البلدان الضعيفة المعرضة للخطر؛

4. كما تحث الاقتصادات المرتفعة الدخل، على توفير المزيد من المساعدة المالية والتقنية والمساعدة في بناء القدرات للاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل، لمساعدتها في التعامل مع تغير المناخ بشكل أفضل؛

5. تدعو البرلمانات الوطنية، إلى حث حكوماتها على أن تقوم بدور قيادي وأن تتخذ إجراءات فعالة لمكافحة الاحتباس الحراري، وزيادة الوعي حول آثار تغير المناخ واعتماد سبل معيشة أكثر استدام؛

6. *تحثّ أيضاً* المجتمع العالمي، تماشياً مع إطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، على دعم البلدان المتضررة في وضع آليات وطنية شاملة لمقاومة الكوارث، وتعزيز الحدّ من مخاطر الكوارث والوقاية منها، وتعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابات الفعّالة، ول "إعادة البناء بشكل أفضل" في الانتعاش، وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، كما تدعو حكومات الدول المعنية إلى الاستثمار في تدابير الحدّ من المخاطر والمرونة المجتمعية؛

7. *تحثّ كذلك* المجتمع الدولي، تماشياً مع خطة العام 2030، للتنمية المستدامة (2015)، وبآنٍ واحد مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول المعرضة للكوارث، على الاستثمار في برامج التنمية المتكيفة مع المناخ والمتعلقة بمواضيع الأمن المعيشي الرئيسي للناس في المناطق الشديدة الخطورة، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، 2 (الأمن الغذائي)، 3 (الصحة)، 5 (المساواة بين الجنسين)، 6 (المياه والنظافة)،7 (الحصول على طاقة بأسعار معقولة) 8 (الوظائف الجيدة)، 11 (المجتمعات القادرة على المواجهة) و13 (العمل المناخي).
8. تدعو البرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي، للعمل مع الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص للتقدم تدريجياً نحو طاقة نظيفة ومتجددة.

****

3.البند الثالث من جدول الأعمال:

إعلان الدوحة

البرلمانات كمنابر

لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون

أقرته الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

(الدوحة،10 نيسان/أبريل)

نحن، أعضاء البرلمان من 160 بلداً وأكثر من 24 منظمة برلمانية إقليمية، نجتمع في الدوحة، دولة قطر، في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، وندرك أهمية التعليم كمنصة لتعزيز السلام والأمن وسيادة القانون.

إن السلام والأمن وسيادة القانون هي أهداف دائمة للمجتمع الدولي. هذه هي الشروط المسبقة للناس لمتابعة حياة سعيدة وذات مغزى وتعظيم إمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية كأفراد، وأسر وأفراد مجتمع، وكمواطنين مشاركين. وبالرغم من الجهود الدؤوبة لتطوير مؤسسات وآليات وطنية ودولية قوية تمكّن من حلّ النزاعات والخلافات بدون عنف، فإنّ بعض أشكال النزاع لا تزال تعصف بجميع مجتمعاتنا تقريباً. ويمكن للتدابير الانفرادية التي تتخذها الدول ضدّ دول أخرى من دون إذن من المجتمع الدولي، أن يكون لها تأثير سلبي على الأمن والاستقرار ومعيشة الناس. ونحن نقدر أن الحفاظ على السلام وتوفير الأمن وضمان سيادة القانون تظل أهدافاً تتطلب اهتمامنا الكامل.

ويتصف القرن الواحد والعشرون، بأشكال مختلفة من العنف. ويبدو أنّ التدخلات العسكرية والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجمات الإلكترونية والحروب الأهلية والتمرد المسلح وعنف العصابات، كلها تشير إلى عالم يسود فيه خطر متزايد وجو من انعدام الأمن. وعلى عكس الاعتقاد السائد، فإن معظم أعمال العنف المميتة لا تحدث في مناطق النزاع. ووفقاً لدراسة استقصائية عن الوفيات العالمية جراء العنف بالأسلحة الصغيرة للعام 2017، فإنّ ما لا يقل عن 560000 شخصاً قد توفّوا جراء العنف في العام 2016، بينما توفى حوالى 99000 فقط (18بالمائة)، في مناطق الحرب. وتسلّط هذه الإحصاءات الضوء على أنّنا بحاجة لإعادة التفكير في الطريقة التي نتصور بها السلام والأمن، وسيادة القانون على المستوى الدولي.

ويذكرنا الهدف 4 من خطة التنمية المستدامة للعام 2030، بالصلة بين ***التعليم والسلام***. وعلاوة على ذلك، إن التعليم معترف به كحقّ أساسي من حقوق الإنسان. إنّه يعزز فكرة أنّ التعليم هو أكثر من مجرد تحويل الأفراد إلى عملاء نشيطين للنظام الإنتاجي: إنه يخلق أيضاً إحساساً بالمواطنة وانتماءً للمجتمع. ويهدف التعليم إلى مساعدة الناس على فهم العالم والمشاركة في الحياة العامة، وفي نهاية المطاف ضمان التماسك الاجتماعي القائم على القيم

المشتركة. ويعتبر التعليم أيضاً القاسم المشترك الذي يساعد على تحقيق التوازن بين النساء والرجال والسكان الريفيين والحضريين، ويضمن تكافؤ الفرص للجميع في المجتمع.

وبصفتنا برلمانيين، نحن ملتزمون بدعم آليات وتدابير تمويل تعمل من أجل تعزيز التعليم، كمنصة لتعزيز السلام والأمن وسيادة القانون، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدف التنمية المستدامة رقم 4.

ويشمل هذا الدعم ما يلي:

تمكين الوصول العادل للجميع إلى التعليم. نحن ندرك أنّ الوصول إلى التعليم محدود بسبب الحواجز الاجتماعية الضخمة وبالتالي نحن ملتزمون بما يلي:

- اعتماد تشريعات وطنية تضمن التعليم كحقّ عالمي، يتمّ توفيره من خلال خدمات عامة وخاصة شاملة يمكن الوصول إليها، بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة؛
- تشجيع اعتماد تدابير تشريعية، لتحقيق الإعمال الكامل للحق في التعليم، بشكل فردي ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين؛
- ضمان أن يستكمل جميع الأطفال والمراهقين بحلول العام 2030، دورة كاملة من تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي، تماشياً مع الهدف رقم 4، الغاية رقم 1 من أهداف التنمية المستدامة (https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)؛
- إنشاء مرافق تعليمية، مع توفير التمويل الكافي على جميع المستويات (ما قبل الابتدائي، الابتدائي، الثانوي وما بعد الثانوي)، لتلبية احتياجات الأطفال الأكثر حرماناً والشباب والبالغين والمهاجرين واللاجئين والمجتمعات النازحة داخلياً؛
- جعل التعليم المهني والتعليم العالي أكثر سهولة، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد المنح الدراسية والقروض الميسرة المتاحة للأفراد، لا سيما من الأوساط المحرومة؛
- بناء وتحديث المرافق التعليمية المراعية للطفل، والإعاقة، والجندر والتي توفر بيئات تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة للجميع؛
- القضاء على الفوارق الجندرية في التعليم وضمان المساواة، في الوصول إلى جميع مستويات التعليم للنساء والفتيات والرجال والفتيان والقطاعات المهمشة من السكان، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمشردون داخلياً واللاجئون والمهاجرون الاقتصاديون والأوساط المحرومة، بما في ذلك عن طريق معالجة

الأسباب الجذرية لتمثيلهم الناقص في التعليم، مثل الوصم بالعار والتمييز والعنف ونقص الموارد أو البنية التحتية الكافية؛

- ضمان إتاحة التعليم للسجناء لتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع.

تسهيل الوصول إلى التعليم الجيد وتوفيره. كمشرعين، لدينا الوسائل اللازمة لإنشاء إطار قانوني وبيئة تنظيمية لا تضمن فقط الوصول العادل إلى التعليم، بل أيضاً تضمن جودة التعليم للجميع. ويجب أن يحصل كل شخص يقيم على أراضي دولة معينة على تعليم جيد. وهذا ضروري لتعزيز احترام أكبر للقيم الديمقراطية[1]، والحفاظ على الديمقراطية[2]، وضمان المشاركة المتساوية للنساء والرجال في الحياة السياسية ورفاههم[3]. لذلك، نحن ملتزمون بـ:

- تعزيز سياسات ولوائح حكومية تضمن التعليم المجاني العادل والجيد للجميع (النساء والفتيات، الرجال والفتيان)، وذلك تماشياً مع الهدف 4، الغاية 1 من أهداف التنمية المستدامة (https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)، لضمان دمج التعليم في خطة تنمية وطنية شاملة؛
- توسيع فرص التعلم والتعليم للبالغين كجزء من نهج للتعلم مدى الحياة، لا سيما بين أولئك الذين حرموا من التعليم في الماضي؛
- زيادة توفير المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، وخاصة بين المجتمعات الضعيفة أو المحرومة؛
- تشجيع تطوير المناهج التعليمية التي تعزّز الإدماج الاجتماعي والتسامح والمساواة الجندرية وثقافة السلام والتفاهم المتبادل؛
- الترويج للسياسات واللوائح الحكومية التي تضمن إشراك الأشخاص المتنقلين في أنظمة التعليم الوطنية، بما في ذلك نظم الاعتراف بإنجازات ومؤهلات التعليم السابقة.

---

[1] قرار بشأن *تنفيذ السياسات التعليمية والثقافية المصممة لتعزيز احترام أكبر للقيم الديمقراطية*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ 89، نيودلهي، 17 نيسان/ أبريل 1993، http://archive.ipu.org/conf-e/89-2.

[2] *الإعلان العالمي عن الديمقراطية*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ 98، القاهرة، 16 أيلول/ سبتمبر 1997، http://archive.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm3.

[3] *قرار بشأن التعليم والثقافة كعاملين أساسيين في تعزيز مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية وكشرط مسبق لتنمية الشعوب*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ 105، هافانا، 6 نيسان/ أبريل 2001، http://archive.ipu.org /conf-e/105-2.html.

تعزيز المشاركة المدنية المنتجة من خلال تعليم المواطنة العالمية. ويوفر ذلك شعوراً بالانتماء إلى المجتمع العالمي، حيث يختبر أعضاؤه التضامن والهوية الجماعية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. في هذا الصدد، نحن ملتزمون بما يلي:

- ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعرفة والمهارات اللازمة، لتعزيز التنمية المستدامة والمشاركة المدنية المنتجة وذلك، تماشياً مع الهدف 4، الغاية 7 من أهداف التنمية المستدامة،
- (https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)؛
- تقديم أنشطة خارج المناهج الدراسية توفّر فرصاً للشباب للمشاركة في السياسة من خلال مدارسهم ومجتمعاتهم، وعلى المستوى الوطني، بما في ذلك عن طريق تشجيع من هم دون سنّ التصويت على المشاركة في الحكومات الطلابية وبرلمانات الشباب؛
- تصميم وتنفيذ البرامج التي توفر للأطفال والشباب والكبار، وأولئك من الفئات المهمشة والمحرومة فرصة الحصول على التعليم – في الفصل الدراسي ومن خلال خدمة المجتمع – بشأن المشاركة المدنية وحقوق الإنسان والمساواة الجندرية والحوكمة والتاريخ والقانون والاقتصاد بطرق تعّزز التفكير النقدي والمسؤولية الاجتماعية، وتمنع تعليم الكره أو التمييز من أي نوع؛
- دعم التعليم الذي عزز أهداف العدالة الانتقالية، في مجتمعات ما بعد النزاع ومراعاة تراث الماضي بطريقة تمنع وقوع الفظائع مرة أخرى؛
- تشجيع المشاورات الوطنية وحملات التوعية مع دوائرنا الانتخابية، لتعزيز المواطنة العالمية والحوار والاحترام بين الثقافات والأديان؛
- تعزيز التعاون بين البرلمانيين، الذي يدعم برامج تعليم المواطنة العالمية، بما في ذلك من خلال مبادرات التبادل والتعاون بين اتحاد الطلاب والشباب.

دعم التعليم غير الرسمي. يوفر ذلك وسيلة بديلة للتعلم مدى الحياة وتنمية المهارات من خلال توفير الفرص التعليمية للجميع. وتشمل التزاماتنا:

- ضمان المساواة بين جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والعالي بتكلفة معقولة، بما في ذلك على المستوى الجامعي وذلك، تماشياً مع الهدف 4، الغاية 3 من أهداف التنمية المستدامة (https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)؛

- زيادة عدد المنح الدراسية المتاحة للأفراد، لا سيما من الأوساط المحرومة، للالتحاق بالتدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية؛
- القضاء على الفوارق الجندرية، وتيسير المساواة في الحصول على التدريب المهني للنساء والفتيات والرجال والفتيان والقطاعات الضعيفة من السكان؛
- بناء وتحديث مرافق التعليم غير الرسمية المراعية للطفل، والإعاقة، والجندر، والتي توفر بيئات تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة؛
- زيادة المعروض من المهنيين المؤهلين في مجال التدريب المهني، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، وخاصة في المجتمعات الضعيفة أو المحرومة؛
- إنشاء نظام متماسك للاعتمادية ومراقبة الجودة للتعليم غير الرسمي، وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية في المجتمع المدني.

حماية النظم التعليمية في حالات النزاع أو انعدام الأمن. وفقاً لتقرير العام 2018، *التعليم ضحية الصراع* من قبل التحالف العالمي لحماية التعليم من الصراع، كان هناك أكثر من 12700 هجوماً على المدارس بين عامي 2013 و2017، مما أضرّ بأكثر من 21000 طالب ومعلم في 70 دولة على الأقل. واعترافاً بأهمية هذا الموقف وضرورته الملحّة، نحن ملتزمون بما يلي:

- حثّ الحكومات على تأييد *إعلان المدارس الآمنة*، الذي يتيح للدول الفرصة للتعبير عن دعم سياسي واسع لحماية واستمرار التعليم في النزاعات المسلحة؛
- ضمان أنّ الأطر القانونية الوطنية لحماية المرافق التعليمية، (المدارس والجامعات والمعاهد وغيرها)، في حالات النزاع أو انعدام الأمن تعالج الانتهاكات المتعلقة بالتعليم؛
- توفير تمويل مستدام للبرامج الدولية، بقيادة منظمات مثل الأونروا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف واليونسكو، تضمن حصول الأطفال اللاجئين على تعليم جيد؛
- زيادة الوعي بالانتهاكات ذات الصلة بالتعليم للقانون الدولي الإنساني، من خلال إدراج مبادئ القانون الدولي الإنساني *وإعلان المدارس الآمنة*، في تعليم الأطفال والكبار، ومن خلال التأكيد على رعاية التعليم عند تدريب القوات المسلحة الوطنية، والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بها؛
- وضع سياسة شاملة لحماية المدارس في حالات النزاع أو انعدام الأمن، وإشراك جميع المؤسسات الحكومية المعنية، والقائمين على أمن الدولة، ومنظمات التعليم والمجتمع المدني، على جميع المستويات، لتطوير هذه السياسة وتنفيذها؛

- ضمان عدم قيام قوات أمن الدولة والجهات الفاعلة المسلحة غير التقليدية، بوضع نقاط تفتيش ومرافق عسكرية بالقرب من المدارس والمرافق التعليمية؛
- الانخراط في حوار مع قوات أمن الدولة والجهات الفاعلة المسلحة الأخرى، حتى لا تستخدم المدارس والمرافق التعليمية للأغراض العسكرية، بما في ذلك تخزين الأسلحة وحيازتها واستخدامها في تلك المرافق؛
- وضع وتنفيذ تدابير لضمان النقل الآمن والمرور للطلاب والموظفين التربويين، على الطرق المؤدية من وإلى المرافق التعليمية الرسمية وغير الرسمية، وضمان الحماية المادية للمباني التعليمية نفسها، بما في ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا التي يمكن أن تشمل نظم الإنذار المبكر؛
- في أوقات النزاع المسلح أو انعدام الأمن، حيث يكون الوصول إلى المرافق التعليمية محدوداً، يجب التخطيط وتوفير الموارد الكافية لضمان توفير التعليم البديل، حيثما كان ذلك مناسباً ومتاحاً (على سبيل المثال، المدارس المجتمعية أو التعلم عن بعد)؛ ومن شأن ذلك أن يساعد في ضمان استمرارية التعليم والوصول إليه في أوقات النزاع المسلح أو انعدام الأمن؛
- تشجيع التعاون مع منظمات المجتمع واللجان المحلية، ودعمها لوضع تدابير الحماية المدرسية، بما في ذلك من خلال لجان الحماية التعليمية.

وباعتماد هذا الإعلان، نقرّ بأنه، وبدرجات متفاوتة، يتعيّن على جميع مجتمعاتنا معالجة مظاهر التعصّب والتهميش والإقصاء. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تحقيق السلام "*يجب علينا تعليم أطفالنا الحب قبل أن يعلمهم الآخرون الكراهية*". كمشرعين، نحن ندرك أنّ توفير التعليم الجيد النوعية المتاح للجميع، هو عنصر حاسم في هذا الصدد. ولا يقتصر التعليم على تزويد الأفراد بمهارات ملموسة تمكنهم من توفير فرص عمل منتجة، بل إنّه يطور أيضاً المهارات الحياتية التي تعزّز المشاركة المدنية، وتقلل من احتمال أن يلجأ الناس إلى العنف لحلّ النزاع. وفي عالم متغير باستمرار، نحتاج إلى ممارسة تعليمات متعلقة بالتشريع، والإشراف، والموائمة للتأكد من أنّ التعليم قابل للتكيف، وفي وضع جيد لمواجهة التحديات التي تواجه مجتمعاتنا.

****

4.البند الرابع من جدول الأعمال:

عدم جواز قبول المرتزقة والمقاتلين الأجانب كوسيلة لتقويض السلام والأمن الدولي والسلامة الإقليمية للدول وانتهاك حقوق الإنسان

قرار اعتمد بتوافق الآراء من قبل الجمعية العامة الـ 140، للاتحاد البرلماني الدولي*

(الدوحة، 10 نيسان/ ابريل 2019)

إن الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

(01) إذ تعيد تأكيد الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالالتزام الصارم بمبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم انتهاك الحدود المعترف بها دولياً وتقرير المصير للشعوب، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون داخل الولاية القضائية المحلية للدول، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

(02) وإذ تشير إلى تعاريف المرتزقة الواردة في المادة 47، من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف للعام 1949، والمادة 1 من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم للعام 1989،

(03) وإذ تشير أيضاً إلى أن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، ينطبق في النزاعات المسلحة الدولية وأن الاتفاقية الدولية بشأن المرتزقة تنطبق على جميع النزاعات المسلحة،

(04) إذ تشير إلى عدم وجود صك قانوني دولي، يتعلق بالمقاتلين الأجانب أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا يوجد تعريف قانوني مقبول لهذه المصطلحات؛ وأنّ الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وإعاقة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير يستخدم التعريف التالي للمقاتلين الأجانب: "الأفراد الذين يغادرون بلدهم الأصلي، أو محل إقامتهم المعتاد ويتورطون في أعمال عنف، كجزء من تمرّد أو جماعة مسلحة من غير الدول في نزاع مسلح"،

(05) وإذ تأخذ بعين الاعتبار أنّ وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية، ذات الصلة والممارسات الجيدة للدول المتعلقة بعمليات المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، أثناء النزاع المسلح في 17 أيلول/ سبتمبر 2008، تُعرّف المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، بأنها كيانات أعمال خاصة، بصرف النظر عن كيفية تعريفها بأنفسها،

---

* أعربت وفود أرمينيا وجمهورية التشيك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيسلندا والنرويج ورومانيا والسويد عن تحفظها على القرار بأكمله.

تقدم خدمات عسكرية و/ أو أمنية، بما في ذلك على وجه الخصوص الحراسة المسلحة وحماية الأشخاص والأشياء، مثل القوافل والمباني وأماكن أخرى؛ صيانة وتشغيل أنظمة الأسلحة؛ احتجاز السجناء؛ وتقديم المشورة للقوات المحلية وموظفي الأمن أو تدريبهم،

(**06**) وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أنّ الأشخاص والموظفين ومديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، هم أشخاص يعملون لدى مؤسسة عسكرية وأمنية خاصة، من خلال تأجير مباشر أو بموجب عقد،

(**07**) وإذ تدرك أنّ أنشطة المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في معظم الحالات، تتماشى مع الالتزامات القانونية والممارسات الجيدة ذات الصلة،

(**08**) وإذ تؤكد من جديد أنّ موظفي المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة ملزمون، بصرف النظر عن وضعهم، بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، الساري والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويخضعون للمحاكمة إذا ارتكبوا أفعالاً معترف بها كجرائم بموجب القانون الوطني أو الدولي المعمول به؛ وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، مسؤولية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الانتهاكات التي يرتكبها أفرادها، وتوفير أو التعاون في عمليات توفير سبل إنصاف فعالة للضحايا،

(**09**) وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ذات الصلة بما في ذلك القرار 182/71، المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016، وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010، و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، و 39 / 5 من 27 أيلول/ سبتمبر 2018، بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد، وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)،

(**10**) وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلم والأمن (1325 و1888 و1960)، وعلى وجه الخصوص القرار 1820، الذي يقرّ بأن جميع أشكال العنف الجنسي في الصراعات المسلحة يمكن أن تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية،

(**11**) وإذ تعرب عن القلق البالغ إزاء الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة، على السلام والأمن في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في مناطق النزاع المسلح، والتهديد الذي يشكلونه لسلامة واحترام النظام الدستوري للبلدان المتضررة،

(**12**) وإذ تعرب عن القلق الشديد إزاء عشرات انتهاكات حقوق الإنسان، التي يرتكبها المرتزقة والمقاتلون الأجانب بما في ذلك الذين تم توظيفهم من قبل العسكريون الخاصون، وموظفو المؤسسات الأمنية ضد السكان المدنيين، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء، والاغتصاب واستعباد النساء والأطفال والتعذيب والاخفاء القسري وعمليات الاختطاف، وكذلك النهب والاعتقال والاحتجاز التعسفي،

(**13**) *وإذ تعرب* عن استيائها للاتجاه المقلق للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي مثل الاغتصاب كسلاح في الحرب، ضد الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، ويثير جزعها التعافي الصعب الذي يواجهه الناجون الذين يعانون بمجرد عودتهم إلى ديارهم من المعاملة القاسية، بما في ذلك الوصم بالعار والتخلي عنهم من قبل الأزواج والأقارب الآخرين،

(**14**) *وإذ تلاحظ مع القلق* أن الأطفال قد أصبحوا على نحو متزايد ضحايا للمرتزقة والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك الذين تم توظيفهم من قبل العسكريون الخاصون، وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة، سواء تمّ تجنيدهم قسراً كجنود أو استخدامهم لأغراض الاسترقاق الجنسي ولأغراض أخرى،

(**15**) وإذ تعتقد *بشكل راسخ* بأن تسليم مرتكبي تعديات حقوق الإنسان، إلى العدالة وضمان إخطار ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان الوصول الكامل إلى العدالة وسبل الإنصاف، هي أمور أساسية لبناء السلام،

(**16**) *وإذ تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة الدولية، والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة تعدّ من دواعي القلق الشديد لجميع الدول، ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة،

(**17**) *وإذ* تدين أي دولة تسمح أو تشجع أو تتسامح مع تجنيد المرتزقة والمقاتلين الأجانب، أو تمويلهم أو تدريبهم أو تجميعهم أو عبورهم أو استخدامهم واستخدام القطاع الخاص والمؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، بهدف انتهاك حقوق الإنسان أو تعطيل و/ أو تقويض السلامة الإقليمية، للدول ذات السيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً وضمن نظامها الدستوري،

(**18**) *وإذ لا يزال القلق يساورها* بشأن تجنيد المرتزقة تحت رعاية الدولة، بغرض تقويض السلامة الإقليمية والنظام الدستوري والسيادي للدول الأخرى،

1. *تقرّر* التعاون عن كثب مع الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف وضع معايير قانونية مشتركة واعتمادها لتحديد التعريف القانوني للمرتزقة والمقاتلين الأجانب؛ وفي هذا الصدد، تدعو الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان، المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وعرقلة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير، لوضع معايير كهذه على أساس الوثائق القانونية الدولية، القائمة وتقديمها للنظر فيها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

2. *تحثّ* جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها، في تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي، للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

3. *تدعو* البرلمانات إلى تعديل تشريعاتها القائمة، من أجل منع ومعاقبة تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

4. *تدعو* البرلمانات أيضاً إلى سنّ تشريعات، لتشجيع حظر تجنيد أو تدريب أو توظيف أو تمويل المقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين يعملون من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، التي تتدخل في النزاعات المسلحة بهدف زعزعة استقرار الأنظمة الدستورية و/ أو انتهاك حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.

5. *تشجع* البرلمانات على إنشاء آليات تنظيمية وطنية لتسجيل الأنشطة الرامية، إلى تشغيل جنود سابقين أو موظفي خدمة فعلية يقضون إجازة كمساعدة عسكرية مستوردة لضمان أنّ الخدمات المستوردة، لا تحول دون التمتع بحقوق الإنسان أو تنتهك حقوق الإنسان أو والقانون الدولي الإنساني، في الدولة المتلقية ولا تهدف إلى تقويض النظام الدستوري أو السلامة الإقليمية لتلك الدولة؛

6. *تدعو* برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة، للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة، تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛

7. *تدعو* البرلمانات والحكومات، إلى سنّ أحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم في التشريعات الوطنية، من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة ومواصلة رقابة تنفيذ الاتفاقية؛

8. *تحثّ* الدول على مراعاة حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، في جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلم والأمن، وتشدّد على أهمية المشاركة المتساوية للرجال والنساء في هذه الجهود؛

9. *تؤكد* أهمية مشاركة المرأة كمفاوضة وإسهام النساء والفتيات من المجتمعات المحلية، في تحقيق سلام دائم وطويل الأمد؛

10. *تدين* تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، من جانب جميع الجهات الفاعلة، وتدعو البرلمانات إلى تعديل التشريعات الخاصة بها، من أجل تجريم هذه الممارسات في التشريعات الوطنية؛

11. *تدين بشدة* السياسات الرامية، إلى ترسيخ المواقف والتوجهات المتشدّدة/ العدائية بين الأطفال؛

12. *تدين* أنشطة المرتزقة في مناطق الصراعات المسلحة، الدائرة وفي الصراعات المستقبلية التي قد تنشأ بعد اعتماد هذا القرار، والتهديد الذي تشكله على سلامة النظام الدستوري للدول السيادية واحترامه، للسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

13. *تدين أيضاً* انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاك حقوق الإنسان، من جانب المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات التي قد تنشأ بعد اتخاذ القرار الحالي، والخطر الذي يشكلونه على سلامة واحترام النظام الدستوري للدول ذات السيادة، وعلى السلم والأمن الدوليين، وعلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

14. *تدعو* الدول إلى تحميل المسؤولية لرؤساء المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك رؤساء الإدارات أو مديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً للقانون الدولي؛

15. *تدعو أيضاً* الدول إلى اتخاذ تدابير تمكّنها من تتبّع أنشطة المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، التي تُمارس ليس فقط على أراضيها ولكن، فيما يتعلق بشركاتها الوطنية، والأنشطة التي تمارس في بلدان أخرى؛

16. *تدعو أيضاً* الدول إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات، من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، ومعالجة ثغرات المساءلة والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية للعنف الجنسي، والقائم على أساس الجنس المرتكب من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك الموظفين العسكريين وموظفي مؤسسات الأمن الخاصة، وجميع أولئك الذين ترعاهم؛

17. *تدين* أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب، الممنوح لمرتكبي انتهاكات القانون الدولي كجزء من أنشطة المرتزقة الخاصة بهم، وللمسؤولين عن استخدام المرتزقة الذين يشاركون في النزاعات المسلحة وتجنيدهم

وتمويلهم وتدريبهم، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛

18. *تدين أيضاً* أي شكل من أشكال الإفلات، من العقاب الممنوح للمسؤولين التنفيذيين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، المنخرطين في أعمال عدائية وفي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في الصراعات المسلحة، وتحثّ جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على إحضارهم، من دون تمييز، إلى القضاء؛

19. *تدين كذلك* أي شكل من أشكال الإفلات، من العقاب الممنوح للمقاتلين الأجانب وللمسؤولين عن استخدام المقاتلين الأجانب، وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، من أجل تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛

20. *تدعو* البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى التعاون الوثيق بهدف تقديم المتهمين بأنشطة المرتزقة إلى العدالة، والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب، بما في ذلك المسؤولين التنفيذيين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو لحقوق الإنسان، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

21. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى اعتماد تشريعات واضحة ودقيقة، لتعزيز الوصول إلى المساءلة القانونية الكاملة والفعالة وإلى الدعم وسبل الإنصاف لضحايا انتهاكات لقانون الدولي، المرتكب من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة؛

22. *تقرّر* إبقاء هذه المسألة قيد نظرها.

****

5.البند الخامس من جدول الأعمال:

دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار

قرار اعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

(الدوحة، 10 نيسان/ ابريل 2019)

إن الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تلاحظ أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/RES/70/L.1)، وأنّ هذه الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً و169 هدفاً مصاحباً تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى عام 2030،

وإذ تدرك أنّ قواعد وأشكال التجارة والاستثمار، ستؤثر على النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وأنّه عندما تتمّ التجارة على أساس عادل ومنصف في أعمال ملائمة وقابلة للتنبؤ فإنّها سوف تحقق نتائج مستدامة ومنصفة، وبناءً على ذلك تؤدي البرلمانات دوراً أساسياً في العمل لتحقيق هذه الغاية، وفي قياس هذا التقدم والتواصل معه،

وإذ تعترف بعمل الاتحاد البرلماني الدولي، في التأكد من الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة والاستثمار في التنمية المستدامة، بما في ذلك الجمعية العامّة الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي، (مانيلا، 2005)، التي أشارت إلى "دور البرلمانات في إنشاء آليات تمويل وتجارة دولية مبتكرة، لمعالجة مشكلة الديون وتحقيق أهداف التنمية الألفية"، ومؤخراً، الجمعية العامّة الـ 128 للاتحاد البرلماني الدولي، (كيتو، 2013)، التي دعت" البرلمانيين والاتحاد البرلماني الدولي إلى لعب دور محوري في الدعوة إلى تجارة عادلة كوسيلة لضمان التنمية المستدامة"،

وإذ تعترف أيضاً أنّ القرار الذي تمّ اعتماده في الجمعية العامّة الـ 136، للاتحاد البرلماني الدولي، (دكا، 2017)، يؤكّد على أهمية الادماج المالي للنساء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الغايات المحددة المتصلة بالتجارة ضمن أهداف التنمية المستدامة، وهي: الهدف 10.17، "تعزيز نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، مبني على قواعد، مفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال نتائج المفاوضات في إطار خطة الدوحة للتنمية"؛ الهدف 11.17، "زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولا سيما بهدف مضاعفة حصة البلدان الأقل نمواً من الصادرات العالمية، بحلول عام 2020"؛ والهدف 12.17، "تحقيق التقيد في الوقت المناسب للنفاذ إلى الأسواق الحرة والمعفاة من الرسوم على

أساس دائم لجميع البلدان الأقل نمواً، بما يتفق مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بما فيها ضمان أنّ قواعد المنشأ التفضيلية المطبقة على الواردات، من البلدان الأقل نمواً تتسم بالشفافية والبساطة وتسهم في تسهيل الوصول إلى الأسواق"،

وإذ تشير إلى قواعد ومعايير السلوك التجاري المسؤول، مثل *المبادئ التوجيهية* لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *للشركات متعددة الجنسيات، والمبادئ التوجيهية* للأمم المتحدة، *بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان*، التي أقرّها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع في عام 2011،

وإذ تضع في اعتبارها أنّه بالإضافة إلى الغايات ذات الصلة بالتجارة على وجه التحديد، هناك مجموعة من نتائج الغايات الأخرى التي ستتأثر بالتجارة والاستثمار الدوليين، وهي: الغاية 2.8 "تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية، من خلال التنويع. والارتقاء التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة"؛ الغاية 8.A "زيادة المعونة من أجل الدعم التجاري للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزّز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى البلدان الأقل نمواً"؛ الغاية 9.3 "زيادة إمكانية وصول الشركات الصناعية الصغيرة وغيرها من المؤسسات، ولا سيما في البلدان النامية، إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان الميسور التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق"؛ والغاية 10.A، "تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية"،

وإذ تشير إلى المصادقة على اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي قدّرت منظمة التجارة العالمية أن يضيف تنفيذها الكامل نصف نقطة مئوية، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع تحقيق مكاسب يحتمل أن تتراكم على نحو غير متناسب في البلدان النامية بصفة خاصة، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً،

وإذ تولي الاعتبار الواجب لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ولا سيما خطة العمل المكونة من 6 مراحل للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة الواردة في منشور عام 2017، "*حشد الاستثمار من أجل أهداف التنمية المستدامة*"، وعام 2015، نشر *إطار سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة*،

وإذ تشير إلى القيمة التي تنطوي عليها التجارة لزيادة التمكين، الاجتماعي والاقتصادي ومشاركة المرأة في الاقتصاد، بما في ذلك ريادة الأعمال للنساء،

وإذ تدرك أنّنا، كمجتمع عالمي، نحتاج إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك لتقليل استهلاك الموارد، وانبعاثات غازات الدفيئة والأضرار البيئية، مع إيلاء اهتمام خاص لموارد المياه، وأنّه على هذا الأساس، نركّز على تحسين التجارة العادلة والمستدامة بما لا يتعارض مع أهداف الحدّ من النفايات ومنع استنفاد الموارد، وانبعاثات غازات الدفيئة، ولا يقلل من فوائد الاقتصادات الدائرية،

وإذ تلاحظ أنّه على الرغم من أنّ التفاوض والتوقيع والموافقة، على ترتيبات التجارة والاستثمار غالباً ما تكون من صلاحيات السلطة التنفيذية، فإن للبرلمانات دور مهم تلعبه في ضمان أن يؤدي تحرير التجارة إلى نمو محلي شامل والحدّ من الفقر، من خلال سياسات تعزّز الوصول إلى الأسواق للجميع والتقاسم الواسع لفوائد التجارة،

وإذ تضع في اعتبارها أنّ التجارة العالمية قد تكرّر وربما تعزّز الوضع التنموي الراهن وأوجه عدم المساواة القائمة، بما في ذلك عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتدرك أنّ التكامل الرأسي لسلاسل التصنيع والإمداد من جانب الشركات متعددة الجنسيات، يمكن أن يحدّ من المنافسة، وأن يدفع الدول الأقل نمواً إلى تقليل أنشطة القيمة المضافة والإنتاج الأولي،

وإذ تقرّ بمخاوف المجتمعات، حول تأثير العولمة من حيث تشريد القوى العاملة، والآثار التشويهية الضارّة الأخرى، خاصة في صناعات الكفاف مثل الزراعة، وتشير إلى احتمال وجود مثل هذه المخاوف، إذا لم يتم التعامل معها، لخلق ضغط سياسي يميل لتأدية ممارسة غير مفيدة من الانعزالية والشوفينية والمعادية للمهاجرين،

1. *تؤكد من جديد الأهمية الحيوية، لنهج متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتّسم بالشفافية والإنصاف، وعدم التمييز إزاء التجارة والاستثمار يرتكز على منظمة التجارة العالمية، وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية مستدامة وعادلة، لا سيما على النحو المبيّن في الأهداف العامة والغايات المحددة الواردة في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة / 2030؛*

2. *تؤكّد من جديد* أيضاً المساهمة، التي يمكن أن تؤديها التجارة العادلة والحرة والمستدامة، والاستثمار الأجنبي المنظم بطريقة مناسبة، في الحدّ من الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار والنزاع، وبناء القدرات الاقتصادية والاكتفاء الذاتي والتعاون الدولي والسلام ومواجهة الاحتباس الحراري؛

3. *تؤكد أهمية إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، في الأطر والسياسات واللوائح القانونية للتجارة والاستثمار، كوسيلة لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة؛*

4. *تدعو البرلمانات إلى معالجة التمثيل الناقص للمرأة في الاقتصاد، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا والتمويل والتجارة، من خلال تعليم الفتيات والتعليم والتدريب المراعي للمنظور الجندري، وسياسات العمل الإيجابي، وضمان مشاركة المرأة بصنع القرار في هذه القطاعات؛*
5. *تدعم الإطار المتكامل المعزّز (**EIF**)، كشراكة بين البلدان الأقل نمواً والوكالات الدولية والجهات المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(**UNDP**)، ولا سيما العمل على إنشاء إطار لتعميم التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية، على مستوى المبادئ الرئيسية الثلاثة للسياسة والمؤسسات وتوفير الموارد؛*
6. *تشجّع البرلمانات على ضمان المساعدة في تمويل التجارة وتطبيقها، لدعم التنمية الاقتصادية الحقيقية والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، من خلال قنوات مختلفة بما في ذلك صندوق الاستثمار الأوروبي، وأنّ هذا التمويل يراعي المبادرات داخل نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات (**MAPS**) الذي اعتمدته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (**UNDG**)؛*

7. *تحثّ على تضمين ترتيبات التجارة، معايير السلوك المسؤول للأعمال بشكل عام، وبشكل أكثر تحديداً، فيما يتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة، في مكان العمل، وإدراج المعايير المتعلقة بحماية البيئة ومحاربة الاحتباس الحراري ولصالح حقوق الإنسان، وتدعو إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل، مع آليات امتثال فعالة وتركيز يستجيب للمنظور الجندري، بما في ذلك ظروف العمل العادلة للمرأة والمساواة في الأجر؛*

8. *تشدّد على أنّ معايير سلوك العمل المسؤول هذه، يجب تنفيذها خلال سلسلة القيمة بأكملها؛*

9. *تدعو البرلمانات إلى أن تراعي على النحو الواجب، الجوانب المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ في السياسات التجارية الدولية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى إزالة العقبات، أمام وصول المنتجات والخدمات الخضراء إلى الأسواق؛*

10. *تدعو أيضاً البرلمانات إلى أن تضع في اعتبارها، بوجه خاص البرامج الحكومية لمواصلة تحديد حلول ملموسة، تزيل الحواجز أمام التجارة والاستثمار في الطاقة المتجددة؛*
11. *تدعو كذلك البرلمانات إلى تكليف حكوماتها، بإجراء استعراض دوري لترتيبات التجارة والاستثمار الوطنية الحالية، ومعالجة أيّ توافق غير كافٍ في الترتيبات الحالية بين التجارة والاستثمار والسياسة الصناعية والتنمية المستدامة؛*

12. تدعو أيضاً البرلمانات، إلى ضمان أن تكون النظم القانونية والتنظيمية المحلية، المتصلة بالتجارة شفّافة وفعّالة ومتاحة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة؛

13. تدعو أيضاً أعضاء البرلمان، إلى تبنّي هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، واستخدام هدفهم (أهدافهم) الخاص بالتنمية المستدامة، الذي تمّ تبنيه كدليل في عملهم البرلماني، وتشجيع تنفيذ الأهداف ومنع التعارض في السياسات؛

14. تشجع البرلمانات على مراعاة المخاوف الناشئة، بشأن بنود تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول، والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية، بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن التغييرات في القوانين والسياسات الوطنية، والجهود المستمرة لإصلاح تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول، وحماية الحقّ في التنظيم لصالح الصحة العامة، وحماية البيئة وحقوق الإنسان، مع توفير الحماية الفعالة للاستثمار الأجنبي المسؤول؛

15. تحثّ البرلمانات والحكومات، للتركيز على تقديم البنية التحتية والتكنولوجيا الرقمية، التي يمكن أن تطلق العنان لفرص التجارة في البلدان النامية، وتسمح للصناعات القائمة بالتخرج نحو إنتاج ذي قيمة مضافة أعلى، بدلاً من مجرد تيسير تصدير الموارد ذات القيمة المنخفضة، من أجل الاندماج في سلسلة القيمة التي قد تعزز التفاوتات الحالية؛

16. تدعو البرلمانات، إلى دراسة الوسائل التي يتم من خلالها تخطيط مشاريع البنية التحتية وتقييمها، على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، بالتشاور مع المجتمعات المعنية، بما في ذلك النساء، بهدف ضمان جودة تلك المشاريع بما يتماشى مع مجموعة من الأولويات، التي تتضمن إشارة رسمية إلى أهداف التنمية المستدامة، والتي تعود بالنفع على الجميع، وخاصة النساء الريفيات؛

17. تشدّد على الحاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد، للتعليم الجيد من أجل زيادة عدد الشباب والبالغين الذين لديهم مهارات ذات صلة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمالة، والوظائف اللائقة، وريادة الأعمال، كوسيلة لتعزيز التنمية الصناعية والابتكار.

18. تدعو البرلمانات إلى ضمان إطار تشريعي تمكيني، ودعم ضروري للبرامج الحكومية لتوفير بنية تحتية فعالة للاتصالات الرقمية والمالية، مع ملاحظة أنّ التجارة الإلكترونية والوصول إلى التمويل وتكنولوجيا الاتصالات التنافسية الدولية، لا تقلّ أهمية عن الأشكال التقليدية للبنية التحتية "الصلبة"، وأساس

لإطلاق إمكانات التنمية في البلدان الأقل نمواً ولمعالجة الفجوات بين الرجال والنساء، في الوصول إلى الاتصالات الرقمية والخدمات المالية؛

19. *تدعو البرلمانات أيضاً إلى تحفيز الأطراف المعنية، على إيلاء اهتمام رئيسي لتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع معين، لا سيما في القطاعات التي لديها ميل إلى الحدّ من الفقر والمصاعب الاقتصادية، على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال التنمية المستدامة / 2030؛*

20. *تحثّ البرلمانات على ضمان أنّ الأطر التشريعية والسياسات تعترف وتسعى إلى تخفيف الحواجز التي تواجهها النساء والشباب والمجتمعات الضعيفة، في الوصول إلى الأسواق والاستفادة من تحرير التجارة، بهدف تمكين هذه الفئات وتحقيق نتائج عادلة ومنصفة؛*

21. *تحثّ أيضاً البرلمانات على سنّ التشريعات والأطر السياسية، ذات الصلة لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (**SMEs**)، من الدخول إلى سلسلة التوريد الدولية عن طريق تهيئة بيئة عمل داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبناء قدراتها البشرية والتقنية والمالية، حتى تتمكن من فهم السياسات والعمليات في سلاسل التوريد العالمية والاستجابة المربحة لمتطلباتها؛*

22. *تدعو البرلمانات إلى إيلاء اهتمام كبير لسلامة النظم المالية لجميع البلدان، لأن التصنيع والفعالية والبنية التحتية المستدامة الفعالة والكفؤة، تستند إلى حدّ كبير على النظم المالية السليمة والمرنة؛*

23. *تحثّ البرلمانات على تعزيز التشريعات والسياسات، التي تعالج بشكل شامل الدوافع الرئيسية لتنويع الصادرات، التي تؤدي دوراً أساسياً في تحويل الاقتصادات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية في إفريقيا وفي البلدان الأقل نمواً؛ وفي هذا الصدد، تدعو البرلمانات إلى التركيز على بناء القدرات الإنتاجية، وزيادة حصة الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة وتنويع هيكل الإنتاج المحلي، وكذلك تطوير البنية التحتية، التي تشمل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، وخاصة الطاقة المتجددة.*

******

6.تقارير اللجان الدائمة (البند السادس من جدول الأعمال):

وافقت الجمعية العامة على التقارير المقدمة من قبل اللجان الدائمة التالية:

اللجنة الدائمة الأولى– لجنة السلم والأمن الدوليين :

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين ثلاث جلسات من 07 حتى 09 نيسان/أبريل 2019، برئاسة رئيسها، السيد ج.ي. إيشانيز (إسبانيا).

وفي جلسة اللجنة الأولى، رحبت بالسيد ف. فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي قدم عرضاً موجزاً عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونظرت اللجنة في مشروع القرار حول *عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*، وكذلك المذكرة التفسيرية التي اشترك في إعدادها المقررين المشاركين، السيد خالد البكار (المملكة الأردنية الهاشمية)، والسيد ب. تاراسيوك (أوكرانيا).

ونظرت اللجنة أيضاً في 131 تعديلاً على مشروع القرار مقدمة من 20 برلمانً عضواً ومن منتدى النساء البرلمانيات. وتمت الموافقة على 25 بالمائة من التعديلات والتعديلات الفرعية المقترحة. واعتمدت اللجنة النص الموحد من خلال التصويت.

وباسم وفود فنلندا، وفرنسا، وألمانيا، والنرويج، والسويد، أعرب الوفد السويدي عن تحفظه فيما يتعلق بنص القرار. كما أعربت وفود رومانيا وجمهورية التشيك عن تحفظها فيما يتعلق بنص القرار.

وتم تقديم نص القرار، كما هو معدل من اللجنة وموافق عليه منها، إلى الجلسة العامة للجمعية العامة، التي انعقدت بعد ظهر يوم 10 نيسان/أبريل، حيث تم اعتماده بالإجماع. وعدلت الجمعية العامة عنوان القرار ليصبح كالتالي: *عدم جواز قبول المرتزقة والمقاتلين الأجانب كوسيلة لتقويض السلام والأمن الدولي والسلامة الإقليمية للدول وانتهاك حقوق الإنسان.*

وبعد اعتماد القرار من قبل الجمعية العامة، أعرب الوفد السويدي عن تحفظ وفود أرمينيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وأيسلندا، والنرويج، ورومانيا، والسويد فيما يتعلق بنص القرار. كما أعرب وفد جمهورية التشيك، باسمه، عن تحفظه فيما يتعلق بنص القرار.

وعقد المكتب اجتماعه يوم 8 نيسان/أبريل، لمناقشة البند الموضوع المقبل للجنة وخطة عملها. إن الوفد الوحيد الذي قدم مقترح بند موضوع هو وفد ألمانيا. وبعد إعادة صياغة العنوان، اعتمدت اللجنة البند الموضوع التالي: *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها*. ووافقت الجمعية العامة على المقترح الذي سيكون موضوع قرار في الجمعية العامة الـ142.

واعتمدت اللجنة أيضا خطة عملها للعام 2019. وتم الاتفاق على أن تركز اللجنة أعمالها للجمعية العامة الـ141 على الأنشطة التالية: مشاورات مع الخبراء بشأن موضوع القرار المقبل، وهو نشاط بشأن تنفيذ قرار العام 2014، بعنوان *نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات*، وحلقة نقاش حول تجريم غسل الأموال. كما أخذت علماً بدعوة المملكة الأردنية الهاشمية للقيام ببعثة ميدانية لزيارتها.

وأجريت الانتخابات المكتب خلال الجلسة الأخيرة للجنة. وملأت اللجنة المناصب الشاغرة الخمسة في المكتب عبر انتخاب المرشحين، الذين اقترحتهم المجموعة الإفريقية ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة أوراسيا. وفيما يتعلق بعضوين من مجموعة أوراسيا، وافقت اللجنة على طلب المجموعة بإعفائها من القواعد 8 و9 للجان الدائمة، والتي بموجبها لا يمكن لممثلي أي عضو ملء منصب في نفس الهيئة لأكثر من أربع سنوات متتالية وحيث كان مطلوباً مرور عامين قبل تولي المنصب في نفس الهيئة. وفي الحالة التي تمت مناقشتها، نظراً للعدد المحدود من أعضاء المجموعة، تم الاتفاق على انضمام أرمينيا وروسيا الاتحادية، إلى المكتب بعد مرور سنة واحدة. كما وافقت اللجنة على تغيير المندوبين كما اقترحت المجموعة العربية.

******

اللجنة الدائمة الثانية– لجنة التنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة:

عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة جلساتها في 07 و08 و09 نيسان/أبريل 2019، برئاسة رئيستها، السيدة ت. ف موزندا (زيمبابوي). ونظرت اللجنة الدائمة في مذكرة تفسيرية ومشروع قرار، *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*، اشترك في إعدادها المقررين المشاركين، السيد ج. ويلسون

(أستراليا)، والسيدة س. راسكوفيك إيفيك (صربيا) والسيد هـ. إدريسو (غانا). ونظرت في 96 تعديلاً على مشروع القرار المقدمة من 21 برلماناً عضواً وكذلك تعديلات من منتدى البرلمانيات.

استمعت اللجنة أولاً إلى عرض لمشروع القرار من قبل المقررين المشاركين، تلاه مناقشة. وتحدث ما مجموعه 20 مندوباً. ثم نظرت اللجنة الدائمة في التعديلات المقترحة في جلستين عامتين.

في جلسة اللجنة الدائمة الختامية، في 09 نيسان/أبريل، اعتمدت بالتزكية مشروع القرار المعدل. ولم يعرب أي وفد عن تحفظه. ووافقت اللجنة على أن تقدم السيدة موزندا مشروع القرار إلى الجمعية العامة.

وقُدم مشروع القرار إلى الجمعية العامة في جلستها العامة، التي انعقدت بعد ظهر يوم 10 نيسان/أبريل، واعتمد بالإجماع.

وفي جلسة اللجنة الختامية، وبناءً على اقتراح المكتب، اعتمدت اللجنة الدائمة موضوعها التالي، وهو *تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج*. ووافقت اللجنة على ترشيح السيدة س. دينيتشا (رومانيا) والسيد أ. جريفوري (بلجيكا) كمقررين مشاركين وعهدت إلى برلمان كينيا بتعيين مقرر إضافي. ووافقت الجمعية العامة على تعيين السيد ب. ماريو (كينيا) كمقرر ثالث مشارك.

وفيما يتعلق بخطة العمل للجمعية العامة الـ141، وافقت اللجنة على مقترح المكتب بتنظيم مناقشة حول هذا البند الموضوع، وجلسة لمتابعة القرار الذي اعتمد في آذار/مارس 2014، *نحو تنمية مقاومة للمخاطر: مع مراعاة الاتجاهات الديموغرافية والقيود الطبيعية*. ووافقت اللجنة أيضاً على ضرورة تنظيم جزء قصير للتحضير للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة، المعني بتغير المناخ في تشيلي في كانون الأول/ديسمبر 2019 (الدورة 25 لمؤتمر الأطراف).

وانتخبت اللجنة أعضاء جدداً في مكتبها وأعادت انتخاب أعضاء آخرين لولاية ثانية.

******

اللجنة الدائمة الثالثة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

عقدت اللجنة جلستين في 08 و09 نيسان / أبريل برئاسة نائب رئيسها، السيدة أ. جيركينز (هولندا). وفي غيابها في بداية الجلسة الأولى، افتتح السيد أ. نيونجابو (بوروندي)، عضو مكتب اللجنة، الجلسة صباح يوم 08

نيسان/أبريل. ونظرت اللجنة، في جلستها الأولى، في كيفية متابعة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، لثلاثة قرارات اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة:

- 2015: *الديمقراطية في العصر الرقمي والتهديد الذي تتعرض له الخصوصية والحريات الفردية.*
- 2013: *استخدام وسائل الإعلام، بما فيها التواصل الاجتماعي، من أجل تعزيز مشاركة المواطنين والديمقراطية.*
- 2009: *حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.*

وركز الجزء الثاني من الجلسة على التضليل و "الأخبار المزيفة"، وهي ظاهرة عالمية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على السياسة الوطنية. وشارك ثلاثة خبراء في جلسة أسئلة وأجوبة مع مدير الجلسة (المناقشة)، وأعضاء اللجنة الآخرين. وكان الخبراء هم السيد ت. فنتوريني (مركز الإنترنت والمجتمع، والمركز الوطني للبحث العلمي – CNRS، فرنسا)، والسيدة س. جوشي (اختصاصية التحقق في بروتو والمؤسسة المشاركة لخبار لاهاريا، شبكة الأخبار الريفية الرقمية الوحيدة في الهند)، والسيد ب. ناكوف (العالم الرئيسي، معهد قطر لبحوث الحوسبة).

وفي جلسة اللجنة الثانية، عقدت مناقشة تحضيرية حول موضوع القرار التالي: *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.* وسبق أنه تم تعيين مقررين في الجمعية العامة الـ139 في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وفي افتتاح المناقشة، أكدت اللجنة تعيين مقرر ثالث، السيدة م. كارفالهو (البرازيل).

وألقى كلمات افتتاحية السيد ز. ميرزا، مدير تطوير النظام الصحي (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية)، والسيدة ف. دانيميسوم كوتو، المستشارة المناصرة الإقليمية لمنطقة الساحل، (منظمة إنقاذ الطفولة)، وعضو آلية تنسيق المجتمع المدني لحملة التغطية الصحية الشاملة لعام 2030.

وانتخبت اللجنة أعضاء جدداً في مكتبها وأعادت انتخاب أعضاء آخرين لولاية ثانية.

******

اللجنة الدائمة الرابعة – اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في 09 نيسان/أبريل 2019، وركزت على أهداف التنمية المستدامة. وجرى في الجلسة الأولى تقييم الإجراءات البرلمانية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بينما ساعد الاجتماع الثاني في إعداد البرلمانيين للمناقشة التي ستعقد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF)، في تموز/يوليو 2019. وسيركز هذا النقاش على الحوكمة (الهدف 16) وعدم المساواة (الهدف 10). وتم تمثيل ما يقرب من 60 برلمانًا في جلسات اللجنة، مع تقديم حوالى 20 بياناً.

وقدمت السيدة ك. جبر، مديرة شعبة البرامج في الاتحاد البرلماني الدولي، نتائج دراسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المشاركة البرلمانية مع أهداف التنمية المستدامة، والعمل الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي، مع البرلمانات الأعضاء لضمان ملاءمتها للغرض. وقدم السيد خالد البكار (المملكة الأردنية الهاشمية) والسيد أ. روزاس (الأرجنتين)، ما قاما به في البرلمان بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع تحديد هيكل عملهما وإعطاء أمثلة على النجاح. وقدم سبعة أعضاء إضافيين تعليقات على عملهم.

وفي الجلسة الثانية، كانت هناك عروض من السيدة ر. ك. ويبراتني (سري لانكا)، والسيد س. شوفيل (قائد الفريق، العمليات السياسية الشاملة والحوكمة وبناء السلام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والسيد ن. أحمد (مستشار الاستراتيجية التنفيذية، منظمة أوكسفام الدولية). وطرح اثنا عشر عضواً إضافياً أسئلة أو تعليقات.

وانتُخب السيد ب. أكامبا (أوغندا) والسيد و. نيام-أسوز (منغوليا) للمكتب.

******

7. الموافقة على البنود الموضـــوعة للجنة الدائمة للســـلم والأمن الدوليين وللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين (البند السابع من جدول الأعمال):

اعتمدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين الموضوع التالي: ***الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها.***

ووافقت الجمعية العامة على المقترح الذي سيكون موضوع قرار في الجمعية العامة الـ142.

عينت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين السيدة س. روث (ألمانيا) مقررة للبند. وكلفت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء مشاورات لتحديد مقرر ثان.

****

اعتمدت اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة الموضوع التالي، ***تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج.***

ووافقت اللجنة على ترشيح السيدة س. دينيتشا (رومانيا)، والسيد أ. جريفوري (بلجيكا)، كمقررين مشاركين وعهدت إلى برلمان كينيا بتعيين مقرر إضافي. ووافقت الجمعية العامة على تعيين السيد ب. ماريو (كينيا) كمقرر ثالث مشارك.

****

8. بيانات رئاسية صادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي:

بيان رئاسي صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي

حول

مرتفعات الجولان

تم إقراره من قبل المجلس الحاكم في دورته الـ 204

(الدوحة، 10 نيسان/أبريل 2019)

يقف الاتحاد البرلماني الدولي، ضد الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. تأسس الاتحاد البرلماني الدولي منذ 130 عاماً على قيم السلام وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

نحن ندين اعتراف الولايات المتحدة الأخير، بهضبة الجولان كجزء من إسرائيل. نحن مقتنعون بأنّ إعلان الولايات المتحدة يبعد العالم عن تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

يتعارض اعتراف الولايات المتحدة، بخصوص مرتفعات الجولان مع قرار مجلس الأمن رقم 497، والذي يشجع، في جملة أمور، بشدة أي محاولة من جانب إسرائيل "لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة" وتعتبر هذه المحاولات "لاغية وباطلة وبدون أثر قانوني دولي."

باسم الاتحاد البرلماني الدولي، أناشد بقوة جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط، إلى الامتناع عن أي عمل أحادي من شأنه أن يشعل لهيب الصراع. يجب علينا، بصفتنا برلمانات أو برلمانيين، أن نعقد العزم على العمل بقوة أكبر للمساهمة في السلام من خلال حوار حقيقي

******

بيان رئاسي صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الدبلوماسية البرلمانية

أقره المجلس الحاكم في دورته الـ204

(الدوحة، 10 نيسان/ أبريل 2019)

تأسّس الاتحاد البرلماني الدولي، على الدبلوماسية البرلمانية والحوار. تعدّ الدبلوماسية البرلمانية جزءاً أساسياً من التعاون الدولي، حيث تساعد في بناء الجسور بين البلدان والشعوب، وتسعى إلى المساهمة بمنظور برلماني في الحوكمة العالمية وكذلك في تعزيز السلام.

إنّ استخدام العقوبات السياسية ضدّ البرلمانيين، الذين يمثلون قانوناً برلماناتهم الوطنية وشعبهم أمر غير مقبول.

نحن نؤمن بقيمة الحوار المفتوح وغير المقيّد بين البرلمانيين، من جميع أنحاء العالم. تعدّ الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات الرسمية منتديات أساسية لحلّ الخلافات، من خلال التبادل الهادف. ينبغي السماح لجميع البرلمانيين من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، بحضور الجمعيات العّامة للاتحاد البرلماني الدولي، والمنتديات البرلمانية الدولية الأخرى، من دون أيّ قيود أو عقوبات. إن الهدف النهائي للاتحاد البرلماني الدولي هو تحقيق السلام.

******

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في الجلسة الختامية التي انعقدت في 10 نيسان/أبريل، قدم السيد ب. دالير (فرنسا) والسيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، الوثيقة الختامية للجمعية العامة وإعلان الدوحة، البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام والأمن وسيادة القانون. لقد سلطا الضوء على مسارات العمل المختلفة التي يمكن للبرلمانات والبرلمانيين القيام بها

من حيث الوصول العادل إلى التعليم للجميع، وضمان نوعية التعليم، وتعزيز المشاركة المدنية المنتجة من خلال التثقيف في المواطنة العالمية، ودعم التعليم غير الرسمي، وحماية النظم التعليمية في حالات النزاع، أو انعدام الأمن. ودعوا جميع الأعضاء إلى متابعة هذه التوصيات من خلال مبادرات وطنية محددة. ووافقت الجمعية العامة على إعلان الدوحة.

واعتمدت الجمعية العامة، بتوافق الآراء القرار الذي قدمته اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، *عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام والأمن الدولي والسلامة الإقليمية للدول وانتهاك حقوق الإنسان*. كما اعتمدت الجمعية العامة، بالإجماع القرار الذي قدمته اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*.

وأخذت الجمعية العامة، علماً بتقارير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان واللجنة الدائمة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة، ووافقت على البنود الموضوعية للقرارات المقرر اعتمادها في الجمعية العامة الـ142، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على مشاريع القرارات هذه.

ومتحدثاً باسم رئيس برلمان صربيا، شجع السيد م. غروجيك (صربيا) بحرارة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على حضور الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المقبلة، التي ستعقد في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في بلغراد. وتم عرض فيديو قصير.

وفي ختام الجمعية العامة، تحدث ممثلو المجموعات الجيوسياسية: رئيس مجلس النواب ج. ف. موديندا (زمبابوي) باسم المجموعة الأفريقية، والسيد أ. س. علي (باكستان)، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومعالي المهندس عاطف الطروانة، باسم المجموعة العربية، والسيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)، باسم مجموعة أوراسيا، والسيدة ل. روجاس (المكسيك)، باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد د. باتشيكو (البرتغال)، باسم مجموعة 12+. وأعربوا عن تقديرهم العميق لدولة قطر ومجلس الشورى، على كرم الضيافة والتنظيم الممتاز، لما كان بلا شك جمعية عامة ناجحة للاتحاد البرلماني الدولي. وهنأوا معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى، على قيادته الشخصية والتواصل، مع جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، في خدمة السلام والتفاهم. وشكروا رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، وأمانته العامة على عملهم الشاق وتعهدوا بالتزامهم بمتابعة القرارات الهامة التي اتخذوها جماعياً.

وقدمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، في ملاحظاتها الختامية، لمحة عامة عن أبرز أحداث الجمعية العامة ونتائجها، وأكدت من جديد أهمية التضامن البرلماني، والعمل البرلماني القوي في مواجهة تحديات عالمنا. وبالإشارة إلى البيان الرئاسي حول الدبلوماسية البرلمانية الذي صدر في وقت سابق من اليوم، أكدت أن استخدام العقوبات السياسية

ضد البرلمانيين كممثلين للشعب أمر غير مقبول. وأكدت من جديد موقف الاتحاد البرلماني الدولي، من حيث المبدأ وهو رفض جميع الإجراءات التي لا تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك الإجراءات الانفرادية مثل العقوبات والحظر والحصار التي لم يأذن بها المجتمع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة.

وإن الاتحاد البرلماني الدولي، ملتزم بمواصلة جهوده لتيسير الحوار والتفاعل بين برلمانات البلدان المختلفة. وفي هذا الصدد، رحب الاتحاد البرلماني الدولي، بالتطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، كما أعرب عن أمله في أن تحل الأطراف المعنية القضايا العالقة، مثل نزع السلاح النووي الكامل، والسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، من خلال الحوار القائم على اتفاقات القادة في القمة بين الكوريتين، وبيونج يانج وواشنطن. ومن جانب الاتحاد البرلماني الدولي، سيواصل بلا هوادة تعزيز الحوار البرلماني بين الكوريتين، كجزء من الجهود الشاملة لتحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

وشكرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى في دولة قطر، ودولة قطر على الظروف الممتازة التي وفروها لجمعية عامة موضوعية للغاية، والتي اجتذبت من دون شك، من بين أعلى الحضور في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي.

وشكر معالي السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود، في كلمته الختامية، جميع الوفود على مساهماتها النشطة في النتيجة الناجحة للجمعية العامة في الدوحة. ولقد تشرفت بلاده باستقبال العديد من الوفود من جميع أنحاء العالم، وإظهار إنجازات دولة قطر العديدة والتزامها بالدبلوماسية البرلمانية، والسلام العالمي والتنمية المستدامة ورفاهية الشعب. وقال إنه يتطلع إلى مواصلة تطوير التعاون الجيد والمثمر مع الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلماناته الأعضاء، كما شكر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والمترجمين الفوريين وأعضاء لجنة تنظيم في دولة قطر، وجميع الموظفين والمتطوعين القطريين، الذين عملوا بجد لتوفير ترتيبات عالية الجودة خلال مهلة قصيرة كهذه. وقال إنه يتطلع إلى العمل عن كثب مع الاتحاد البرلماني الدولي، في تنفيذ النتائج الهامة للجمعية العامة التي انعقدت في الدوحة.

وشكر جميع المشاركين مرة أخرى على دعمهم ومشاركتهم النشطة، وأعلن اختتام الجمعية العامة الـ140.

******

رابعاً – الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية 140 للاتحاد

تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، عدة طلباتٍ لإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعيّة العامّة الـ140 للاتّحاد البرلماني الدّولي، وهذه الطلبات حسب تسلسل ورودها:

الشعبة البرلمانية	عنوان البند	تاريخ تقديم الطلب
دولة الكويت	**"توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني"**	**12 آذار/مارس 2019**
إندونيسيا	**"حماية حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في جميع أنحاء العالم"**	**27 آذار/مارس 2019**
هولندا	**"دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي".**	**2 نيسان/أبريل 2019**
المملكة المغربية	**"ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني ، وفقًا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي".**	**2 نيسان/أبريل 2019**
تركيا	**"منع ومكافحة العنصرية والتعصب ورهاب الإسلام ورهاب الأجانب"**	**4 نيسان/أبريل 2019**

وقد تم دمج بعض الطلبات، حيث أصبحت الطلبات المتعلقة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعيّة العامّة الـ140 للاتّحاد البرلماني الدّولي، والتي طرحت للتصويت على النحو التالي:

الشعبة البرلمانية	عنوان البند	تاريخ تقديم الطلب
هولندا	**دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي**	2 نيسان/أبريل 2019
اندونيسيا، ودولة الكويت، والمملكة المغربية، وتركيا	**توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ورفض السلطة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلّة، وتعزيز قيم التعايش السلمي بين الشعوب والأديان ومكافحة جميع أشكال العنصرية والتعصب**	7 نيسان/أبريل 2019

وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي (تجدون رفقه جدولاً تفصيلياً):

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة	عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	النتيجة
هولندا	1011	149	1160	773	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
إندونيسيا، ودولة الكويت، والمملكة المغربية، وتركيا	491	378	869	579	لم يقبل لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء

****

خامساً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

انعقدت اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى، في مركز المؤتمرات في فندق الشـــيراتون في الدوحة، وذلك على النحو التالي:

1 – اللجنة التنفيذية:

عقدت الدورة 281 للجنة التنفيذية برئاسة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، عدة جلسات ناقشت في خلالها عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخذت القرارات اللازمة بخصوصها، ثم تم عرضها على المجلس الحاكم.

بعد أن افتتحت الرئيس الاجتماع، رحب معالي السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى في قطر، بالأعضاء وتمنى لهم اجتماعاً ناجحاً.

أخذت اللجنة التنفيذية، علماً بتقرير أنشطة الرئيسة منذ انعقاد الجمعية العامة الـ 139. وسلطت الرئيسة الضوء على الحاجة إلى بناء قدرات البرلمانيين، في السعي لتحقيق برلمانات أقوى تخدم الشعب. ولتحقيق هذه الغاية، اقترحت جمع الأموال لإنشاء آلية من شأنها بناء القدرة القيادية للبرلمانيين. وقالت إنها تعتقد أن تعددية الأطراف وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كانت من بين الأدوات التي يمكن أن تساعد في تحقيق تلك الأهداف في السنوات الـ 11 المتبقية حتى عام 2030. وقالت أيضاً إنه ينبغي تزويد الاتحاد البرلماني الدولي، بخبرة اقتصادية للمساهمة بشكل أفضل في تحقيق رفاه الناس. ولتحقيق هذه الغاية، اقترحت إنشاء فريق استشاري حول الاقتصاد، وتمت مناقشة هذا الاقتراح مرة أخرى في الجلسة الختامية للجنة التنفيذية في 9 نيسان/أبريل.

أخذت اللجنة التنفيذية علماً بالتقرير السنوي للاتحاد البرلماني الدولي، الذي قدمه الأمين العام، بما في ذلك جهوده الذي يبذلها لمساعدة البرلمانات في مجموعة من المجالات. ولاحظ الأعضاء أن هناك بعض الأنشطة التي تعاني من نقص التمويل، كتلك المتعلقة بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، رحبوا بإمكانية التعاون مع مؤسسة بلو بلانيت، التي تشجع على استخدام الطاقة النظيفة. ولوحظ أنه في مجالات أخرى، ينبغي بذل جهود أكبر لتحسين رفاهية الناس. أعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء التحيز الجنسي والتحرش الجنسي المتكرر في البرلمانات. لقد اعتقدوا أنه ينبغي تنفيذ تدابير قوية، بما في ذلك سياسة عدم التسامح مطلقًا والتقييم الذاتي المنتظم، من أجل القضاء على هذا السلوك غير المقبول.

أكدت اللجنة التنفيذية، ضرورة العمل بالتعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية، وتكثيف التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة. ورحبت بالتزام الاتحاد البرلماني الدولي، المعزز بمعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب والتطرف العنيف. وافق الأعضاء بالإجماع على تقديم مشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، إلى المجلس الحاكم للمصادقة عليه.

****

2 – منتدى النساء البرلمانيات:

عُقدت الدورة الـ 29 لمنتدى النساء البرلمانيات في 6 نيسان/أبريل 2019. حضر الجلسة 181 برلمانيًا – 133 امرأة و48 رجلاً – من 71 دولة.

افتتحت الجلسة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة س. كيهيكا (كينيا). وتم انتخاب السيدة ريم بنت محمد بن راشد الحمودي المنصوري، عضو مجلس الشورى (دولة قطر)، رئيسة الدورة الـ 29 للمنتدى. رحب معالي السيد أحمد بن عبد الله بن زيد، ورئيس مجلس الشورى في دولة قطر، بأعضاء المنتدى، كما رحبت السيدة ريم بنت محمد بن راشد الحمودي المنصوري، بالمشاركين وعرضت برنامج العمل. كذلك رحبت السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، بأعضاء المنتدى. وحضر الجلسة أيضاً السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

كمساهمة في الجمعية العامة، بحث المشاركون، من وجهة نظر التكافؤ بين الجنسين، في مشاريع القرارات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140، للاتحاد البرلماني الدولي، *عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*؛ ومشروع القرار *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة*، خاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار. تم تشكيل مجموعتين لإجراء المناقشات. واقترح المنتدى بعد ذلك إدخال تعديلات على مشاريع القرارات، التي أدرجتها اللجان الدائمة في أعمالها.

ثم ناقش المشاركون التحديات التي تواجهها النساء في عالم العمل، وكذلك التدابير والممارسات الجيدة التي يمكن من خلالها التغلب على هذه التحديات. أكد المنتدى على أهمية تعليم الفتيات، وزيادة الوعي داخل المجتمع ككل من أجل معالجة القوالب النمطية الجنسانية، وضمان وصول المرأة إلى جميع قطاعات الاقتصاد وأدوار القيادة. أبرز المشاركون أهمية سياسة العمل والضمان الاجتماعي، من أجل حماية النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك المهاجرات، والاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء في الغالب. وأوصوا باتخاذ

تدابير إيجابية لتعزيز الشركات التي تقودها النساء، والمساواة في الأجور، والحصص داخل كل من مجالس إدارة الشركات والحكومة. كما رحب المشاركون بالمواثيق الجديدة المتعلقة بالعنف في مكان العمل، التي تنظر فيها منظمة العمل الدولية حاليًا وأيدوا اعتماد تلك المواثيق.

انتخب المنتدى ممثلة إقليمية من المجموعة الإفريقية، السيدة ك. بوكار أبا إبراهيم (نيجيريا)، لملء مقعد شاغر في المكتب.

قدم مكتب البرلمانيات ترشيحات للمنتدى في جلسته الـ42 المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018. وعلى هذا الأساس، انتخب المنتدى السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، لمنصب النائب الأول لرئيس المكتب البرلمانيات والسيدة أ. توللي (نيوزيلندا) في منصب النائب الثاني لرئيس المكتب.

******

3 – منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي:

اجتمع منتدى البرلمانيين الشباب في 7 نيسان / أبريل، بحضور 61 برلمانياً شاباً، 35 في المائة منهم من النساء. ترأست المنتدى السيدة م. أوسورو (أوغندا) رئيسة المنتدى. حل السيد م. بوفا (سورينام)، عضو مجلس المنتدى، محل الرئيسة كجزء من إجراءات المنتدى.

قام البرلمانيين الشباب بتقييم التطورات الأخيرة في مشاركة الشباب. كشفت النسخة 2018، من تقرير الاتحاد البرلماني الدولي، *مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية* أن 2.2 في المائة فقط من أعضاء البرلمان تقل أعمارهم عن 30 سنة. وفي العديد من البلدان، يجري إصلاح قانوني لدعم انتخاب نواب شباب. ظل خفض متطلبات السن للترشح للمناصب واعتماد حصص الشباب، من الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز مشاركة الشباب. كما راقب المشاركون مشاركة الشباب في الدورة الرابعة عشرة بعد المائة، مشيرين إلى أن 17.4% من المسجلين لحضور الجمعية كانوا برلمانيين شباب، وهو أقل من الحد الأدنى المستهدف وهو 25 % من المندوبين الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

ناقش المشاركون موضوع التعليم، من أجل السلم والأمن وسيادة القانون، وأعربوا عن تعاطفهم ودعمهم للشباب الذين يعيشون في ظروف الحرب والصراع والاحتلال والكوارث الطبيعية، والذين تم منعهم من متابعة تعليمهم ودعوا إلى تنفيذ الحق في التعليم لجميع الأطفال والشباب. في إطار التحضير للجمعية العامة الـ 141، عيّن المنتدى السيد

ب. كلوبو (زامبيا) لإعداد تقرير نظرة عامة عن الشباب لتقديمه إلى المقررين المشاركين للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

تم إبلاغ أعضاء المنتدى، بالعرض المقدم من برلمان باراغواي لاستضافة المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب في أسونسيون في العام 2019. وقد اجتمع مجلس المنتدى في 7 نيسان/أبريل ، ووافق على إدراج التوجيه والتمكين السياسي للشباب على جدول أعمال مؤتمر العام 2019، مع التركيز بشكل خاص على النساء الشابات.

انتخب المنتدى مجلسه الجديد المكون من رجل واحد وامرأة واحدة والتي تقل أعمارهم عن 45 عامًا من كل مجموعة جيوسياسية. اجتمع أعضاء المجلس الجدد المنتخبين في 10 نيسان/أبريل وانتخبوا السيد م. بوفا (سورينام) رئيسًا.

******

4– اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية العامة الـ 140 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

1. **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:**

قدمت اللجنة 12 قرارًا إلى المجلس الحاكم لاعتمادها فيما يتعلق بـ 145 نائبا من البلدان التالية: ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إكوادور، جزر المالديف، منغوليا، الفلبين، تركيا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

خلال الجلسة، عقدت اللجنة تسع جلسات استماع، وجلسات غير رسمية مع الوفود ومقدمي الشكاوى لتعزيز فهمها للقضايا المعروضة عليها والإبلاغ عن أشغالها. في هذه الدورة، أُدرج في جدول أعمال اللجنة 22 حالة تتعلق بحالة 187 عضوًا في البرلمان في 12 دولة. ومن بين الحالات التي تم النظر فيها، كان 35 % من الأمريكتين، و32 % من أوروبا، و24 % من إفريقيا و9 % من آسيا. إن 84 % من الحالات تتعلق بأعضاء المعارضة في البرلمان و25 % تتعلق بالنساء. وكانت الانتهاكات التي نظرت فيها اللجنة في معظم الأحيان، خلال الجلسة هي الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة في إجراءات ضد أعضاء البرلمان، والتعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف وتعليق العضوية غير المبرر وفقدان الولاية البرلمانية، وانتهاكات حرية التعبير والحرية التجمع وتكوين الجمعيات.

******

2. **لجنة شؤون الشرق الأوسط**

عقدت اللجنة جلستين، يومي 6 و9 نيسان/أبريل 2019. وحضر الجلستين، رئيس اللجنة السيدة س. أتاولاهجان (كندا)، والسيدة ب. غرويلز (بلجيكا)، والسيد هـ. جوليان–لافرييز (فرنسا)، والسيد عزام

الأحمد (دولة فلسطين)، والسيد ل. ويرلي (سويسرا). وحضر جلسة يوم 6 نيسان/أبريل 2019، السيد ر. دو روون (هولندا)، والسيد عبد الكريم جامع (جمهورية الصومال الفيدرالية).

وتم إعادة انتخاب السيدة س. أتاولاهجان (كندا)، بالإجماع، كرئيس للجنة.

واستمعت اللجنة إلى تقرير حول التطورات العامة الأخيرة في الشرق الأوسط، بما فيها في إسرائيل، ودولة فلسطين، ودولة ليبيا، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية. إن الوضع في دولة ليبيا غير مستقر في الأشهر القليلة الماضية، وتفاقم في الأيام القليلة الماضية. ورحب الأعضاء بعرض من رئيس الوفد الليبي، من أجل تعميق الفهم في الوضع على أرض الواقع. وأكدت على خطورة الوضع الراهن، ودعت إلى الدعم العاجل من الاتحاد البرلماني الدولي.

وفيما يتعلق بالجمهورية اليمنية، اتفق الأعضاء أن الوضع مأساوي. وشجعوا بشدة الأمانة العامة على توفير منبر لمناقشة هذه المسألة مع سائر أعضاء المنظمة. كما أعربوا عن رغبتهم في تخصيص المزيد من الوقت في اجتماعات اللجنة المقبلة، وتحديداً للجمهورية اليمنية.

وأما فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، استمعت اللجنة إلى أن الدورة الـ11 لعمليات أستانا للسلام اختتمت، مع قرار تكثيف الجهود المشتركة من أجل مكافحة انتهاكات وقف إطلاق النار، في المعقل الرئيسي الأخير الذي سيطر عليه المتمردون في إدلب، ومن أجل العمل في سبيل عقد اجتماع أول للجنة الدستورية، في أوائل العام 2019. لكن، سبّب اعتراف الرئيس ترامب بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان باضطراب العلاقات، مما أدى إلى عدم اليقين إزاء كيفية تطور الوضع في المنطقة.

وبسبب حل الكنيست في كانون الأول/ديسمبر 2018، أرجأت اللجنة زيارتها إلى المنطقة. وشدد الأعضاء مجدداً على أهمية زيارة المنطقة في المستقبل القريب، وتمنت في أي حالة، أن تتم الزيارة قبل الجمعية العامة المقبلة. وكذلك، في كانون الأول/ديسمبر 2018، دعا الرئيس محمود عباس إلى حل المجلس التشريعي الفلسطيني. وكان من المقرر عقد الانتخابات قريباً وأوصت اللجنة بتشكيل وفد لمراقبة الانتخابات من بين أعضائها. ورحب عضو اللجنة من فلسطين ذلك بشدة. وأشار إلى أن إسرائيل تقتطع الإيرادات الضريبية، الأمر الذي شكل انتهاكاً واضحاً للعديد من الاتفاقيات بين الطرفين وانتهاكاً للقانون الدولي. كما دعا إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني، في ضوء التطورات الأخيرة. وأخذت اللجنة العلم بملاحظات عضو اللجنة من فلسطين وأعادت التشديد على أهمية الالتزام بالقرارات الدولية، بما فيها تلك المرتبطة بإنشاء دولة فلسطينية، وفقاً لحل الدولتين، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334، حول الاستيطان، وقرار الجمعية العامة التابع للأمم المتحدة رقم 194، حول اللاجئين الفلسطينيين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

وفي إطار برنامج السلام، أتيحت للجنة الفرصة للاستماع إلى السيد لاريف، برلماني فرنسي، الذي يدير مبادرة بالنيابة عن المجموعة الفرنسية في الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل إدخال بنية دائمة ترتكز على العلم في الاتحاد البرلماني الدولي. وأشار إلى أنها ستأخذ شكل مجموعة عمل، تتكون من عدد من أعضاء البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، الذين سيجتمعون بانتظام لمناقشة المسائل العلمية والتكنولوجية. واتفق أعضاء اللجنة على أهمية الدور الذي يتوجب على البرلمانيين، تأديته في وضع الحدود الأخلاقية للعلم والتكنولوجيا، وتشكيل إطار تشريعي لضمان أن الآلات والتكنولوجيا لن تأخذ السيطرة، وتلحق الضرر بالبشر. وبالنظر إلى رغبة اللجنة في بناء الجسور بين المجتمعات البرلمانية والعلمية، أعربت اللجنة عن كامل دعمها للمبادرة الفرنسية، وأعادت تأكيد دعمها لبرنامج السلام بأكمله.

وبتاريخ 9 نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى السيد عبد الرحمن آينتي، مدير دائرة الشراكة في الأونروا، وحنان أبو عصبة وأحمد بكر (15 عاماً)، وهم تلميذين من البرلمان الطلابي التابع لمدارس الأونروا. حيث أوضحوا أن الأونروا أنشئت بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل تنفيذ الإغاثة المباشرة وبرامج تشغيل للاجئين الفلسطينيين. وكانت الأونروا فريدة في ذلك، من حيث أنها كانت توفر خدمات شبه حكومية للاجئين الفلسطينيين، لنحو 70 عاماً. ولقد هددت أزمة التمويل التي حصلت العام الماضي خدمات الوكالة، بما فيها المدارس، وعبر ذلك التعليم لنحو 530،000 تلميذ. وشرح التلميذان من البرلمان الطلابي، عن أهمية ضمان التعليم للاجئين الفلسطينيين، من أجل تعزيز الاحترام والعمل نحو سلام دائم.

******

3. لجنة تعزيز قانون احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي في 7 نيسان/ أبريل 2019. حضر الاجتماع ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. في ختام الاجتماع، انتخبت اللجنة السيدة أ. فاداي (هنغاريا) لمدة سنة واحدة رئيسة لها. وانتخب السيد م. روجرز (زامبيا) رئيساً للسنة التالية. أشادت اللجنة بالسيدة ن.علي أسيجاف (إندونيسيا) ،الرئيسة المنتهية ولايتها.

ناقشت اللجنة متابعة قرار البند الطارئ، *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار*، الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ للاتحاد البرلماني الدولي137، في سانت بطرسبرغ. وعقدت جلسة حوار مع وفد ميانمار وأعربت عن شكرها للبرلمان على مشاركته مع اللجنة للمرة الثانية. أتاحت جلسة الحوار للجنة فهم هذا الوضع المعقد بشكل

أفضل ومعرفة المزيد عن المبادرات المتخذة في ميانمار. وسلطت اللجنة الضوء على أهمية فهم أفضل للواقع في ميانمار. وشجعت برلمان ميانمار، على مواصلة مشاركته في حل تلك المأساة، ولعب دوره في مراقبة الحكومة والإشراف عليها، والتواصل مع السكان لتحسين الوضع.

أعربت اللجنة عن رغبتها في القيام ببعثة إلى ميانمار، في الأشهر المقبلة لفهم الواقع بشكل أفضل ورؤية كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي، أن يدعم البرلمان في عمله. سيتم إرسال طلب رسمي إلى البرلمان كمتابعة.

ناقشت اللجنة آخر التطورات المتعلقة بالحملة العالمية، لإنهاء حالات انعدام الجنسية. في عام 2019، ستعقد المفوضية فعالية وزارية بشأن انعدام الجنسية، للاحتفال بنقطة منتصف الطريق في الحملة التي استمرت 10 سنوات. وستكون هذه الفعالية فرصة للدول للتعهد باتخاذ خطوات محددة إضافية، لمعالجة حالات انعدام الجنسية. ودعت اللجنة البرلمانات إلى المشاركة، في المشاورات المحلية استعداداً للفعالية الوزارية، وتشجيع حكوماتها على تقديم تعهدات في هذا الصدد. رحبت اللجنة بنشر كتيب الممارسات الجيدة بين الاتحاد البرلماني الدولي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في قوانين الجنسية، لمنع حالات انعدام الجنسية والحد منها. وشجع البرلمانات على نشرها على نطاق واسع، والاستفادة من تلك الأداة العملية القصيرة للمشاركة في الإصلاح.

وناقشت اللجنة أيضًا كيفية الاحتفال بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 (GC70)، وقررت تكريس جلستها المفتوحة في الجمعية العامة الـ141، في بلغراد لتحقيق هذه الغاية.

لاحظت اللجنة أن اثنين من أعضائها، قد تغيبوا عن جلستين متتاليتين أو أكثر. وفقًا لقواعده، سيتم إخطار هؤلاء الأعضاء بأن مقاعدهم أصبحت شاغرة الآن. وستجرى الانتخابات لهذه المقاعد في الجمعية المقبلة.

******

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية):

عقدت مجموعة الشراكة الجندرية جلستها الـ 42 في 6 و10 نيسان/ أبريل 2019. حضرها السيدة هـ.هوكلاند ليادال (النرويج) والسيد ك.لوساكا (كينيا) والسيدة أ.تولي (نيوزيلندا)، التي حلت محل السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة).

وفقًا لما تنص عليه ولايتها، استعرضت المجموعة تشكيلة الوفود في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي. في 9 نيسان/أبريل 2019، كان 30.3 % من المندوبين في الجمعية من النساء. كانت هذه واحدة من أقل النسب المئوية منذ عام 2015. ولاحظ الفريق أن نسبة النساء انخفضت في وفود كبيرة، والتي تميل لتشمل امرأة واحدة فقط أو عدد قليل من النساء. قرر الفريق تشجيع التوازن بين الجنسين داخل الوفود، لضمان زيادة في عدد

النساء ونسبتهن المئوية. وأشادت بالوفود المتوازنة بين الجنسين التي حضرت الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي.

بالنظر إلى العدد الكبير للوفود أحادية الجنس في كل جمعية، أعربت المجموعة عن عزمها على تقديم تعديلات على النظام الأساسي والقواعد الحالية للاتحاد البرلماني الدولي، لتعزيز العقوبات الحالية للوفود أحادية الجنس من خلال زيادة تخفيض حقوق التصويت، وتنفيذ العقوبات بعد جمعيتين. تمت مشاركة هذه المبادرة مع اللجنة التنفيذية في الدوحة.

واصل الفريق مناقشاته حول إطار مخصص لمكافحة التحيز الجنسي، والتحرش الجنسي للجمعيات والاجتماعات الأخرى، التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي. وسيواصل الفريق العمل بشأن هذه المسألة في دوراته المقبلة ويطلب إدراج المعلومات ذات الصلة في الوثائق المقدمة، إلى الوفود للجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي.

قرر الفريق في اجتماعه السابق خلال الجمعية العامة الـ 139، تمديد العمل والمشاركة ليس فقط مع البرلمانات التي لا تضم أعضاء من النساء، ولكن أيضًا مع البرلمانات التي تمثل النساء فيها أقل من خمسة % من الأعضاء.

يوم الثلاثاء الموافق 9 نيسان/أبريل، ناقشت المجموعة المسألة مع وفد عُمان حيث ستجري الانتخابات في عام 2019. ترأس الوفد العماني رئيس المجلس وعضوان من مجلس الشورى. كما حضر الأمناء العامون لغرفتي المجلس. كان النقاش حول التحديات التي تواجهها النساء للمشاركة، في السياسة والتحضيرات للانتخابات التشريعية القادمة مفعمًا بالحيوية. ووصف الوفد الطريقة التي تعمل بها حكومة عُمان لتشجيع مشاركة المرأة، بما في ذلك عن طريق اقتراح نظام الحصص (الكوتا)، الذي لم يتوصل في النهاية إلى توافق في الآراء حوله. وفي الوقت الحالي، تركزت الجهود على إجراء حملة توعية لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات. أعرب الوفد عن رغبته في الحصول على دعم الاتحاد البرلماني الدولي للحملة، بما في ذلك الترتيب لأعضاء المجموعة لحضور أحد أنشطة الحملة في عمان. أكد الأعضاء استعدادهم لدعم الحملة ومساعدة البرلمان العماني، في اتخاذ أي تدابير أخرى ممكنة لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة.

******

5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة:

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة، التابع للاتحاد البرلماني في 6 نيسان / أبريل بحضور أربعة من ستة أعضاء (ثلاثة أعضاء وبديل). رحبت المجموعة بشركائها التقنيين من منظمة الصحة العالمية (WHO)، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

استقبل الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الفريق الاستشاري الذي شدد على الدور الهام للفريق باعتباره الآلية القانونية الوحيدة داخل الاتحاد التي تعالج المسائل الصحية. ودعا الأعضاء إلى مناقشة كيفية التأكد من أن قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغطية الصحية الشاملة، المتوقع اعتماده في تشرين الأول/أكتوبر 2019، سيوفر ولاية واسعة تشمل الجوانب العديدة للتغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والمرأة، وصحة الأطفال والمراهقين، والأمن الصحي العالمي.

استمعت المجموعة إلى تقرير من أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، عن الأنشطة المتعلقة بالصحة التي تم تنفيذها منذ الاجتماع الأخير، ثم قدمت تحديثًا لما تم القيام به في بلدانهم، لإصدار تشريعات جديدة وتخصيص ميزانيات، والتواصل مع المجتمعات المحلية بشأن مسائل الصحة.

وافق الفريق الاستشاري، على إرسال خطاب إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، لمطالبة المنظمتين بالتعاون في دعم البرلمانات الوطنية، في تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي، المقبل بشأن التغطية الصحية الشاملة.

وقدّم الفريق، بصفته مجلس استعراض كتيب الاتحاد البرلماني الدولي، للبرلمانيين بشأن صحة المرأة والطفل والمراهقين، إرشادات بشأن إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات، من خلال التكنولوجيا وبشأن كيفية تحفيز العمل البرلماني الوطني.

وناقش الفريق أيضاً الآثار الإيجابية والسلبية للقانون الجنائي، على صحة النساء والأطفال والمراهقين، مع التركيز على الدور الذي يضطلع به البرلمانيون في تعديل القانون التمييزي.

وأخيراً، طلب الفريق الاستشاري أن تستكشف أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، خيارات لإجراء زيارة ميدانية لمدة نصف يوم خلال الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، المقبلة في بلغراد، صربيا، وعقد فعالية جانبية حول موضوع يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة.

******

سادساً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد

تم ملء المراكز الشاغرة في مختلف اللجان وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وفيما يلي نتائج الانتخابات والتعيينات:

الانتخابات والتعيينات

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي للجنة التنفيذية:

المجموعة الإفريقية

- السيدة أ.د ميرغان كانوتي (السينغال) لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2023.

2. اللجنة الفرعية للتمويل

جددت اللجنة التنفيذية لـ:

- معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية) لولاية مدتها سنتين تنتهي في نيسان/أبريل 2021.

عينت اللجنة التنفيذية:

- السيد ك. لوساكا (كينيا) لولاية تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

3. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات سعادة السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، كنائب أول للرئيس والسيدة أ. تولي (نيوزيلندا)، كنائب ثاني للرئيس لولاية تنتهي في آذار/مارس 2020.

وانتخب أيضاً الممثل الإقليمي التالي لمكتب النساء البرلمانيات:

المجموعة الإفريقية

- السيدة ك. بوكار أبا إبراهيم (نيجيريا) لملء شاغر بعد انتهاء ولاية السيدة ف. أديدويان (نيجيريا)، لولاية تنتهي في آذار/مارس 2020.

منصب ممثل إقليمي لمجموعة أوراسيا، لملء منصب شاغر من قبل السيدة س. ساردارياان (أرمينيا)، والتي لم تعد برلمانية، لولاية تنتهي مدتها في آذار/مارس 2020.

4. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب

انتخب المنتدى الأعضاء التالية أسماؤهم في مجلسه لولاية مدتها سنتين تنتهي في آذار/مارس 2021:

المجموعة الإفريقية:

- السيدة م. تياندرييبيغيوغو (بوركينا فاسو)
- السيد ف. فوتي (غابون)

المجموعة العربية:

- سعادة السيدة ريا المنذري (سلطنة عمان)
- سعادة السيد عمر الطبطبائي (دولة الكويت)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيد. س. دوراني (باكستان)
- (شاغر)

مجموعة أوراسيا:

- السيدة إ.أفانيسييفا (روسيا الاتحادية)
- السيد ب. ماكين (كزاخستان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

- السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)
- السيد م. بوفا (سورينام)

المجموعة 12+:

- السيد م. غراند (إيطاليا)
- السيد أ. ليشتي (ألمانيا)

انتخب المجلس أيضاً السيد م. بوفا (سورينام) رئيساً له.

5. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لولاية مدتها خمس سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2024:

- السيد ج.كيم (جمهورية كوريا)

6. لجنة شؤون الشرق الأوسط

أعاد المجلس الحاكم انتخاب السيدة س. أتولهجان (كندا) كرئيس لولاية مدتها سنة واحدة تنتهي في نيسان/أبريل 2020.

وانتخب أيضاً الأعضاء التاليين لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2023:

- السيدة م. موكيتمي (ليزوتو)
- السيدة أ.ب بواتينغ (غانا)

7. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخبت اللجنة السيدة أ. فاداي (هنغاريا) لولاية مدتها سنة واحدة تنتهي في نيسان/أبريل 2020 والسيد م. روجيرز (زامبيا) للولاية الثانية التي تنتهي في نيسان/أبريل 2021.

انتخب المجلس الحاكم العضوين التاليين لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2023:

- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيدة ف. حسيني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)
- مجموعة أوراسيا: السيد هـ. هوفانيسيان (أرمينيا)

8. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لولاية مدتها أربع سنوات تنتهي في نيسان/أبريل 2023:

المجموعة الإفريقية:

- السيدة م.ن منساه ويليامز (ناميبيا)
- السيد و. تيني (نيجيريا)
- السيد أ. توياغا (بوروندي)
- السيدة ج. أوديول (كينيا)
- (شاغر)

المجموعة العربية:

- معالي الدكتورة السيدة أمل عبد الله القبيسي (دولة الإمارات العربية المتحدة)
- معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة س.جنات ماري (باكستان)
- السيدة أ. حسين (ماليزيا)
- السيد ك. جلالي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)
- السيد ج. شين (الصين)

مجموعة أوراسيا:

- (شاغر)
- (شاغر)

مجموعة أميركا اللاتينية وبحر الكاريبي:

- السيدة إ. باسادا (أوروغواي)
- السيد ف.ف سواريز دياز (الجمهورية الدومينيكية)
- السيد ج.ف ميرينو (السلفادور)

مجموعة 12+:

- السيد ر. لوباتكا (النمسا)
- السيد ر. ديل بيشيا (فرنسا)
- السيد ج. مغليور (إيطاليا)
- السيدة م. كينير نيلين (سويسرا)
- (شاغر)

9. مجموعة مسهلي الحوار في قبرص

انتخب المجلس الحاكم السيدة ل.كوارتابيلي (إيطاليا) كمسهل للحوار.

10.مكتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التاليين لولاية مدتها سنتين (قابلة للتجديد) لمكاتبهم الخاصة وتنتهي الولاية في نيسان/أبريل 2021.

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

المجموعة الإفريقية:

- السيدة ب.إيكورو يوكا (كونغو)- الولاية الأولى

المجموعة العربية:

- سعادة الدكتور علي عبد الرحمن محمد عيسى (جمهورية السودان) لاستكمال الولاية الأولى لجمهورية السودان (تنتهي الولاية: آذار/مارس2020)
- سعادة السيدة علياء الجاسم (دولة الإمارات العربية المتحدة) لإنهاء ولايتها الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة (تنتهي ولايتها: آذار/مارس 2020)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة أ. نافا-يوندين (منغوليا)- الولاية الأولى
- السيد س.أ. أرباب (باكستان) لاستكمال الولاية الثانية لباكستان (تنتهي ولايته: تشرين الأول/أكتوبر 2020).

مجموعة أوراسيا:

- السيدة س. غريغوريان (أرمينيا) – الولاية الأولى
- السيد ب. تولستوي (روسيا الاتحادية) - الولاية الأولى

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

المجموعة العربية:

- سعادة السيدة وفاء بني مصطفى (المملكة الأردنية الهاشمية) – الولاية الثانية
- سعادة السيد عبدالله عبد الحميد ذياب الخربيط (جمهورية العراق) ليحل مكان سعادة السيد محمد الجبوري (جمهورية العراق)، لإنهاء الولاية الأولى لجمهورية العراق والتي تنتهي في آذار/مارس 2020.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة س. جنات ماري (باكستان)– الولاية الأولى

مجموعة أوراسيا:

- السيد أ. بوشيان (أرمينيا) ليحل مكان السيد أ.سيمونيان (أرمينيا)، لاستكمال الولاية الأولى لأرمينيا والتي تنتهي في آذار/مارس 2020.

مجموعة 12+:

- السيدة س. دينيشا (رومانيا)– الولاية الثانية

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

المجموعة الإفريقية

- السيد أ. نيونغابو (بوروندي) – الولاية الثانية
- السيد هـ. بيكالي–أكوي (غابون) – لاستكمال الولاية الأولى لعضو المكتب السابق في غابون والذي لم يعد برلمانياً. تنتهي الولاية الأولى في آذار/مارس 2020.

المجموعة العربية:

- سعادة السيدة آلاء تحسين حبيب طلباني (جمهورية العراق) – الولاية الأولى

مجموعة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي

- السيدة س.ل كريكسيلي (الأرجنتين)- الولاية الأولى

مجموعة 12+:

- السيد د. ماري (فرنسا)- الولاية الأولى
- السيد س. سبينجيمين (كندا) – الولاية الثانية

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

المجموعة الإفريقية

- السيد ب. أكامبا (أوغندا)- الولاية الأولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد. أ. نيام-أسور (منغوليا)- الولاية الأولى

مجموعة أوراسيا

- السيد س. غافريلوف (روسيا الاتحادية) – الولاية الثانية

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد ج.س روميرو (الأرجنتين)- الولاية الثانية

10. مقرر الجمعية العامة الـ142

عينت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، السيدة س. روث (ألمانيا) مقررة للبند الرئيسي المعنون *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وآثارها*. كلفت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، بإجراء مشاورات لتحديد مقرر ثان.

عيّنت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة السيد أ. جريفروي (بلجيكا) والسيد ب. ماريو (كينيا)، والسيدة س. دينيتش (رومانيا)، مقررين مشاركين للبند الرئيسي المعنون *تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج*.

******

ثامناً – اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في صباح يوم 06 نيسان/أبريل 2019، التقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام، مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة الأربع. وأطلعت الرئيسة المشاركين على تنفيذ رؤيتها للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الـ 130 للاتحاد، وتطوير ندوة جديدة للقيادة للبرلمانيين الشباب، وتعزيز الروابط الوثيقة بين الأعضاء، خارج الجمعيات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية تقارير عن أنشطتهم منذ انعقاد آخر جمعية عامة. وقد ركزت المجموعة الإفريقية على دمج قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي، في أعمال مجموعتها والمنظمات البرلمانية الإقليمية. وقد ساعدت الندوة الإقليمية، التي انعقدت مؤخراً للدول الجزرية الكاريبية واستضافها برلمان سورينام، في بناء تعاون مع عدد من البرلمانات غير الأعضاء. ولقد كانت مثالاً جيداً على عمل الأعضاء مع الاتحاد البرلماني الدولي، لتنظيم أنشطة إقليمية للوصول إلى برلمانات المنطقة بطريقة أكثر استهدافاً وتوسيع عضوية الاتحاد البرلماني الدولي. وشاركت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة 12+، بنشاط عبر عقد فعاليات إقليمية بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وقدم رؤساء اللجان الدائمة، تقارير عن أنشطتهم في الجمعية العامة الحالية وبرنامج عملهم في المستقبل، والذي تضمن زيارات ميدانية من أجل تعميق الفهم في الحقائق على أرض الواقع. وكان القصد من ذلك هو زيادة تعزيز عمل مكاتب اللجنة الدائمة، بما في ذلك من حيث التشكيل، وذلك لضمان أن أعضاء المكتب لديهم الخبرة ذات الصلة والالتزام بالمجالات الخاضعة لصلاحياتهم. وكانت متابعة القرارات السابقة للجنة مهمة أيضاً، وأراد الرؤساء تكريس المزيد من الوقت في المستقبل لاستعراض تنفيذ القرارات. ومن هذا المنظور، كان التعاون بين اللجان الدائمة والمجموعات الجيوسياسية أمراً مهماً، حيث يمكن أن يساعد على تعظيم مشاركة البرلمانات الأعضاء في عمليات التنفيذ والمراجعة.

ونظر المشاركون في الجدول الزمني للأنشطة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي، وحددوا الفعاليات التي لا تزال تتطلب مضيفاً. واتفقوا على مناقشة هذه المسألة مع الأعضاء الآخرين في مجموعاتهم، بهدف سد أي فجوات متبقية، في أقرب وقت ممكن.

******

تاسعاً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية

ترأس معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي، الجمعة الموافق 2019/04/05، عند الساعة 16:30، ولغاية الساعة 18:30، في قاعة الريان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة في جدول أعمال كل من الجمعية 140، والدورة 204 للمجلس الحاكم، وضمن جدول الأعمال البنود التالية:

1- إقرار جدول الأعمال.
2- الاستماع لعرض من الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.
3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة، أو إضافية على جدول أعمال الجمعية العامة، أو المجلس الحاكم.
4- ما يستجد من أعمال.

بعد الموافقة على جدول الأعمال، تحدث معالي المهندس عاطف الطراونة، مؤكداً على أهمية تنسيق وتوحيد المواقف البرلمانية العربية، دعماً لقضايا أمتنا المركزية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والقدس، والأخذ بما تم به من توصيات داعمة للأشقاء الفلسطينيين، خلال اجتماع الاتحاد البرلماني العربي مؤخراً في عمّان.

البند الثاني من جدول الأعمال:

تقرير ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي:

نظراً لعدم حضور معالي الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، أو من ينوب عنه، فقد تم ارجاء عرض التقرير إلى اجتماع الجمعية القادم.

*****

البند الثالث من جدول الأعمال:

تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة، أو إضافية على جدول أعمال الجمعية، أو المجلس الحاكم:

أوضح عدد من الذوات رؤساء البرلمانات والمجالس والوفود العربية، أنه وحسب لوائح وميثاق الاتحاد البرلماني الدولي، فإن هناك طلباً واحداً سيتم إدراجه على جدول أعمال الجمعية، وبما أن هناك عدة طلبات من دول عربية شقيقة، ودول إسلامية حول الموضوع نفسه، وأكدوا على ضرورة العمل الدؤوب من أجل حشد دعم برلماني لإنجاح الطلب الذي تتبناه المجموعة العربية، بعد توحيد الطلبات المتشابهة، وتمّ التنويه بأن دعم أي طلبات أخرى لأي برلمانات أو مجموعات جيوسياسية بالتصويت الإيجابي، سيؤثر على الطلب الذي سيقدم باسم المجموعة العربية أو بالتشارك مع مجموعات أخرى، وضرورة أن يتم التصويت برفض الطلبات الأخرى وتأييد الطلب العربي، لأن الامتناع حسب أنظمة الاتحاد وقواعده يعتبر توصيتاً إيجابياً.

وبعد أن عرض السـيد الامين العام للاتحاد البنود الطارئة، تم الاتفاق مع المجموعة البرلمانية العربية على دمج الطلبات المقدمة من كلٍّ من الشـعبة البرلمانية في دولة الكويت، والشـعبة البرلمانية في المملكة المغربية في طلبٍ واحد تحت عنوان:

«**حماية الشعب الفلسطيني، ورفض الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل، وتعزيز قيم التعايش المشترك بين الشعوب والأديان في العالم**».

على أن يتم التنسيق مع المجموعة البرلمانية الإسلامية والمجموعة البرلمانية الآسيوية، وذلك من أجل دمج الطلب المقدم من اندونيسيا، والطلب المقدم من تركيا مع الطلب المقدم من المجموعة البرلمانية العربية في طلب واحد، وقد تم تشكيل لجنة لمتابعة ذلك تضم وفود كل من دولة فلسطين، دولة الكويت، المملكة المغربية.

*****

البند الرابع من جدول الأعمال:

ما يستجد من أعمال:

الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد:

وفيما يتعلق بالمناصب الشاغرة، تم الاتفاق على تسمية ممثلي المجموعة البرلمانية العربية في كافة الشواغر لملء لجان الاتحاد وهيئاته المختلفة.

*****

عاشراً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت الموافق 06 نيسان/أبريل 2019، عند الساعة 11:30، ولغاية الساعة 13:00، في قاعة سلوى 2، في مركز المؤتمرات لفندق شيراتون في مدينة الدوحة–دولة قطر، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 140، والدورة 204 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

الحادي عشر – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت الموافق 06 نيسان/أبريل 2019، عند الساعة 09:30، ولغاية الساعة 11:00، في قاعة سلوى 2، في مركز المؤتمرات لفندق شيراتون في مدينة الدوحة–دولة قطر، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 140، والدورة 204 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

الثاني عشر – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 140، والدورة 204 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

الثالث عشر– أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

أولاً– أنشطة الرئاسة:

ترأس معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، وقد تم الاتّفاق على دمج الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية، حيث تم دمج الطلبات المقدمة من كلٍّ من الشعبة البرلمانية في دولة الكويت، والشعبة البرلمانية في المملكة المغربية في طلبٍ واحد تحت عنوان:

«**حماية الشعب الفلسطيني، ورفض الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل، وتعزيز قيم التعايش المشترك بين الشعوب والأديان في العالم**».

وتم التنسيق مع المجموعة البرلمانية الإسلامية والمجموعة البرلمانية الآسيوية، حيث تم الاتفاق على دمج الطلبات المقدمة من اندونيسيا ومن تركيا مع الطلب المقدم من المجموعة البرلمانية العربية في طلب واحد تحت عنوان:

"**توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ورفض السلطة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلّة، وتعزيز قيم التعايش السلمي بين الشعوب والأديان ومكافحة جميع أشكال العنصرية والتعصب.**"

إلا أنه وللأسف لم يدرج على جدول أعمال الجمعية لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأصوات.

كما شارك معالي المهندس عاطف الطراونة في اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية، وتمّ التباحث في القضايا المستقبلية التي تهمّ الاتحاد. وكذلك خطط عمل الاتحاد المستقبلية، وموقف المجموعة البرلمانية العربية منها.

كذلك التقى بالعديد من رؤساء البرلمانات المشاركين ورؤساء الوفود، وجرى خلال هذه اللقاءات بحث سبل تطوير، وتنسيق المواقف بين المجموعة البرلمانية العربية، والمجموعات البرلمانية الأخرى الأعضاء في الاتحاد، وضرورة دعم القضايا العربية العادلة. والبحث في الوسائل والسبل التي من أجلها يتم تفعيل دور الاتحاد البرلماني الدولي، في دعم القضايا العادلة للشعوب، تحقيقاً للغايات التي أنشئ من أجلها.

كما القى في اختتام أعمال الجمعية العامة 140 للاتحاد البرلماني الدولي كلمة باسم المجموعة البرلمانية العربية أوضح فيها أنه يتوجب على برلمانات العالم تعظيم قيمنا الإنسانية وأن لا نسهمَ من حيث نعلم أو لا نعلم، في تجزئة مبادئنا، فالمحتل والظالم والإرهابي والمتطرف كلهم يسيرون في مركب واحد، مركب الشر والأذى، متسائلا: لماذا هذا الصمت ولماذا هذا الدوران حول الذات، ألم يحن موعد صحوة الضمير الدولي، لنقول لكل الخارجين عن قراراتنا وشرعيتنا الدولية، أن كفوا وتوقفوا عن طغيانكم، فالعالم ليس لكم وحدكم.

واضاف: ماذا بوسعنا أن نقول لكل الذين احترقوا بنيران الحروب، وتفرقوا في الأرض مهجرين لاجئين، ماذا بوسعنا أن نقول لمن لا يجدون قوت يومهم، بينما دول في العالم تستثمر في الحروب، وترى فيها تجارة رابحة لبقاء نفوذها، فهل بعد ذلك من مشهد أكثر توحشا؟

وتساءل: أليس التركيز على حل الملفات في مناطق التوتر وبؤر الحروب والقتال، أولى وأهم من كل الملفات، إذ أن افتقار العالم للأمن والسلم يهدد البشرية جمعاء.

وأكد أن بعضا من الدول الكبرى والغنية، في حال وجهت استثماراتها في التنمية لصالح دول العالم الفقيرة بدلا من تغذية الحروب والصراعات، لكان العالم أكثر أمانا وطمأنينة، "لكنها تجارة الحرب تسمو لدى البعض على حق الشعوب في العيش بكرامة وأمن واستقرار ورخاء".

واعتبر أن استمرار الاستقواء على منظمات ومؤسسات العمل الدولي، وعدم الأخذ بقراراتها، من شأنه أن يفقد الثقة بجدوى وجودها بالأصل، فكم من قرارات شرعية ومواثيق دولية تم انتهاكها، مما يضعنا جميعا أمام مسؤولية إعادة الاحترام والثقة بهذه المؤسسات، وإلا فإننا جميعا سندفع ثمن الصمت والتخاذل عن نصرة المظلومين في شتى أرجاء العالم، أيا كانت ديانتهم أو قوميتهم، وسيكون الثمن باهظا حينما يستمر توفير الغطاء للمحتل كما يجري في فلسطين، من قبل دول طالما تغنت بقيم الحرية والعدالة وحق الشعوب في تقرير المصير.

وختم كلمته بأن استمرار غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية، بما يضمن كافة حقوق الشعب الفلسطيني، الذي يواجه منذ سبعين عاما محتلا أباح كل صنوف التعذيب والتنكيل والبطش، من شأنه إبقاء منطقة الشرق الأوسط على حالها من التوتر ويذهب بها إلى الفوضى، بل سيتعداه إلى تهديد حقيقي للعالم برمته.

ثانياً– نشاط الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي:

قامت الأمانة العامة بإعداد مذكرة تفصيلية ومذكرة موجزة عن أعمال الجمعية العامة الـ 140، والاجتماعات المصاحبة، كما تم العمل على ترجمة وتوزيع جميع الوثائق التي نشرت خلال انعقاد اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الحاكم واللجان الدائمة والهيئات الأخرى، كما شاركت في كافة الفعاليات الرئيسية

والجانبية، أثناء انعقاد الجمعية، والمجلس الحاكم، وقامت بالتنسيق بين الوفود البرلمانية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، وكانت على اتصال دائم مع الوفود البرلمانية العربية، ووضعها بصورة آخر المستجدات، كذلك التقى الأمين العام، بكلٍ من أمين عام الاتحاد البرلماني الإفريقي، وأمين عام الجمعية البرلمانية الآسيوية، وعددٍ من رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، بالإضافة إلى التواصل والتنسيق مع رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد، حول كافة القضايا التي تهم المجموعة البرلمانية العربية .

والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، تأمل من كافة المجالس والبرلمانات العربية الموقّرة، إبداء أية ملاحظات أو اقتراحات من شأنها، أن تساهم في تطوير عمل الأمانة العامة خدمةً للمجالس والبرلمانات الأعضاء.

****

الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

نتائج التصويت

البنود الطارئة:

المقترح 1: دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي (هولندا)

المقترح 2: توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني (اندونيسيا، ودولة الكويت، والمملكة المغربية، وتركيا)

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
1	أفغانستان	14	14							x	
2	ألبانيا	11	11							x	
3	أندورا	10	10							x	
4	أنغولا	14	14	14				14			
5	الأرجنتين	16	16							x	
6	أرمينيا	11	11							x	
7	النمسا	12	12	10				10			
8	أذربيجان	12	12							x	
9	بنغلاديش	20	20			20	20				
10	روسيا البيضاء	13	10							x	
11	بلجيكا	13	13	13				13			
12	بنين	12	12							x	
13	بوتان	10	10	10					10		
14	بوليفيا	12	12			10	10				
15	بوتسوانا	11	11	11					11		
16	البرازيل	22	22	22				22			
17	بلغانا	12	10							x	
18	بوركينا فاسو	13	13	13					13		
19	بوروندي	12	12	12			12				
20	كابو فيردي	10	10	10					10		

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
21	كمبوديا	13	13	6					13		
22	الكاميرون	13	13							x	
23	كندا	15	15	15				15			
24	جمهورية إفريقيا الوسطى	12	10	10			10				
25	تشاد	13	13							x	
26	تشيلي	13	13	13			8		5		
27	الصين	23	23	23			23				
28	كولومبيا	14	14							x	
29	جزر القمر	10	0								لا يحق له التصويت
30	الكونغو	11	0								لا يحق له التصويت
31	كوستاريكا	11	11							x	
32	ساحل العاج	13	13							x	
33	كرواتيا	11	11	11				11			
34	كوبا	13	13							x	
35	قبرص	10	10	3		7	6		4		
36	جمهورية التشيك	13	13	13				13			
37	جمهورية الكونغو	17	17							x	
38	الدنمارك	12	12							x	
39	جيبوتي	10	10			10	10				
40	جمهورية الدومنيكان	12	0								لا يحق له التصويت
41	الإكوادور	13	13							x	
42	السلفادور	12	12		10		10				

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
43	غينيا الاستوائية	11	0								لا يحق له التصويت
44	استونيا	11	11	11				11			
45	إسواتيني	11	11	11					11		
46	أثيوبيا	19	19							x	
47	فيجي	10	10	11			11				
48	فنلندا	12	12	12				12			
49	فرنسا	18	18	18				18			
50	الغابون	11	11							x	
51	غامبيا	11	11							x	
52	جورجيا	11	11							x	
53	ألمانيا	19	19	19				19			
54	غانا	14	14	10					10		
55	اليونان	13	13	13			9		4		
56	غواتيمالا	12	12							x	
57	غينيا	13	13							x	
58	غينيا بيساو	11	11	11				11			
59	هايتي	13	8							x	
60	المجر	13	13	13				13			
61	أيسلندا	10	10	10					10		
62	الهند	23	23	20					20		
63	إندونيسيا	22	22		22		22				
64	إيران	19	19		19		19				
65	جمهورية العراق	15	15	9		6	15				
66	إيرلندا	11	11	7		4	11				
67	إيطاليا	17	17	17				17			
68	اليابان	20	20	20				20			

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
69	المملكة الأردنية الهاشمية	12	12		12		12				
70	كازاخستان	13	13							x	
71	كينيا	15	15	15					15		
72	دولة الكويت	11	11		11		11				
73	قيرغيزستان	12	12							x	
74	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	12	12	12			6		6		
75	لاتفيا	11	11	11				11			
76	الجمهورية اللبنانية	11	11		11		11				
77	ليسوتو	11	11	11					11		
78	دولة ليبيا	11	0								لا يحق له التصويت
79	ليختنشتاين	10	8	8			8				
80	لوكسمبورغ	10	8	8			8				
81	مالاوي	13	10							x	
82	ماليزيا	14	14	10			10				
83	مالديف	10	10							x	
84	مالي	13	13	13					13		
85	مالطا	10	10							x	
86	جزر المارشال	10	10	10				10			
87	موريشيوش	11	11							x	
88	المكسيك	20	20	20			20				
89	ميكرونيزيا	10	8	8				8			
90	موناكو	10	10							x	
91	منغوليا	11	11							x	

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
92	المغرب	15	13	13			13				
93	موزمبيق	13	13	13					13		
94	ميانمار	17	17	17					17		
95	ناميبيا	11	11	11				11			
96	نيبال	14	14							x	
97	هولندا	13	13	13				13			
98	نيوزيلندا	11	11	11					11		
99	نيكاراغوا	12	8			8	8				
100	النيجر	13	13							x	
101	نيجيريا	20	20	20			20				
102	شمال مقدونيا	11	11							x	
103	النرويج	12	12	12				12			
104	سلطنة عمان	11	11		11		11				
105	باكستان	21	21							x	
106	بالاو	10	10							x	
107	دولة فلسطين	11	11		11		11				
108	بنما	11	11							x	
109	باراغواي	11	11							x	
110	بيرو	14	14							x	
111	الفلبين	20	10							x	
112	بولندا	15	15	15			5		10		
113	البرتغال	13	13	13				6	7		
114	دولة قطر	11	11		11		11				
115	جمهورية كوريا	17	17	17					17		
116	رومانيا	14	14	14					14		
117	روسيا الاتحادية	20	20	20			20				
118	رواندا	12	12	12					12		

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
119	سانت لوسيا	10	10							x	
120	سانت فينسنت والغرينادين	10	10	10					10		
121	ساموا	10	8							x	
122	سان مارينو	10	10	10				10			
123	ساو تومي وبرينسيب	10	10	10			3	7			
124	سنغال	12	12			10	10				
125	صربيا	12	12	12					12		
126	سيشيل	10	10	10				10			
127	سيراليون	11	11	10			10				
128	سنغافورة	12	12	12			6		6		
129	سلوفينيا	11	11	11				11			
130	جمهورية الصومال	13	13	13			13				
131	جنوب السودان	13	13							x	
132	إسبانيا	15	15							x	
133	سريلانكا	13	13							x	
134	جمهورية السودان	15	15			15	15				
135	سورينام	10	10	8		2	5		5		
136	السويد	13	13	13				13			
137	سويسرا	12	12	12				12			
138	طاجيكستان	12	12							x	
139	تايلاند	18	18	18			9		9		
140	تيمور الشرقية	11	11	11					11		

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
141	توغو	12	10							x	
142	تونغا	10	10	10					10		
143	ترينيداد وتوباغو	11	10							x	
144	الجمهورية التونسية	13	13		13		13				
145	تركيا	18	18		18		18				
146	تركمانستان	12	12							x	
147	أوغندا	15	15	15					15		
148	أوكرانيا	17	17							x	
149	المملكة المتحدة	18	18	18				18			
150	جمهورية تنزانيا الاتحادية	15	15							x	
151	أوروغواي	11	11							x	
152	أوزبكستان	15	15							x	
153	فانواتو	10	10							x	
154	فنزويلا	15	15	15			5		10		
155	فيتنام	19	19	19			19				
156	زامبيا	13	13	13					13		
157	زيمبابوي	13	13	13				13			
	المجموع	**2058**	**1961**	**1011**	**149**	**99**	**491**	**378**	**390**		

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة	عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	النتيجة
هولندا	1011	149	1160	773	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
إندونيسيا، ودولة الكويت، والمملكة المغربية، وتركيا	491	378	869	579	لم يقبل لعدم حصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء

******

الرابع عشر – الخاتمة

كان هذا تقريراً موجزاً عن أعمال الجمعية الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة 204 للمجلس الحاكم، وسيتم لاحقاً ترجمة التقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد البرلمانات العربية الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أملي أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

برجاء التكرم بالاطلاع والعلم وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.